

مكتبة الغازي خسرو بك

مخطوطة

زبدة الأسرار في شرح مختصر المنار

المؤلف

أحمد بن محمد بن عارف (الزيلي)

١

زبدة الأمرار في شرح مختصر المنار

أحمد بن محمد الزيلمي العياشي ت ١٠٠٩ هـ

الناس في رسول الله اليكم جميعا الى قوله فاسئلوا الله ورسوله وانما
كان الكفار فاطنين بالايمان بناء على العميد المأثور باجماع الفقهاء
والمدار من العهد الماضي ما اخذ من بني ادم مؤمنا وكافرا في البشائر
المولود عليه بقوله تعالى واذا اخذ ربك من بني ادم مؤمنا وكافرا
في البشائر المولود عليه بقوله تعالى واذا اخذ ربك من بني ادم من
ظهورهم ذريتهم واسمهم على انفسهم قالوا انت ربنا قالوا
بلى الالهة وكما ان الكفار محاطون بالشرع من العقوبات
كحد الزنى وحد السرقة والقصاص وبالاعمالوت
مثل البيعات والاعادات وغيرهما لقوله عليه السلام والصلوات
فان بذلوا الجزية لطم المسلمين وعلمهم ما على المسلمين ومحاطون
بالشرايع في حكم الواحدة في الاخرة لا خلاف لان الكافر ينزل
الطامحات مستحلو فيكون ذلك كونه على كفرهم فيعاقب عليه في
الاخرة كما يعاقب على اصل الكفر فاضافي وجوب الاداء في احكام
الدنيا ففقيه خلاف بين مشايخ العراق ومشايخ ما وراء النهر اشار
الى ما هو المختار عنده بقوله لا باراء ما يحمل النفوس من العبادات
مثل الصوم والصلوة وغيرهما في الصحاح فانه العاقبون
من مشايخنا هم محاطون باداء الشرايع بذكر عليه قوله تعالى عذابة
عن أهل النار من الكفار حين سئل عنهم بما سلككم في سقر قالوا
لم نكن من المسلمين فاخبروا انهم استحقوا النار بترك الصلوة و

سئلوا عن الكفر
فانهم قالوا لا باراء
ما يحمل النفوس من
العبادات مثل الصوم
والصلوة وغيرهما في
الصحاح فانه العاقبون
من مشايخنا هم محاطون
بإداء الشرايع بذكر
عليه قوله تعالى عذابة
عن أهل النار من الكفار
حين سئل عنهم بما سلككم
في سقر قالوا لم نكن من
المسلمين فاخبروا انهم
استحقوا النار بترك
الصلوة و

وقال

وقال المشايخ ما وراء النهر لا محاطون بالاداء لان الكافر ليس
بأهل الاداء العبادات وتلك قال القس رحمه في الصحيح ومعنى لوزنك
من المسلمين لوزنك من المسلمين العقوبين لفرضية القتال كذا في
التفاسير والله اعلم ومنه اي من الملوك النقي لوجود معنى الخاص
فيه وحده قول القائل لغيره على سبيل الاستعلاء لا تفعل وهو ينقسم
كأني في صفة القبح الى قسمين كالامة اي كما ينقسم العمل به في صفة
الحسن يعني كما ينقسم الامر في الحسن الى احسن لعينه كذلك النهي
ينقسم الى اتم لعينه والى ما فتح لغيره واذ هو لاداءه الا ان من قسمي النهي
ما فتح لغيره في عينه وصفا بحيث يعرف قبحه بخبره من العقل ومعنى
اللفظ من غير ضرورة والشرع بقبحة كالكفر فانه يبيح بعينه لان واضع
اللفظ وضع هذا اللفظ ليعلم هو قبيح في ذاته عقلا لان قبحه لان النعمة
مركز في العقول والامور من القبيح بعينه ان غير الفعل الذي اضيف اليه
النهي فيبيح لا يكون مفعولا بل يكون كذا ومنه الكذب والظلم او قبح
لعينه في عينه بشرعا كبيع الخمر فان البيع وان كان في نفسه مما يتعلق
به المصالح ما شرع الا في حمله وهو المال المفقور والمحر ليس بهالة ومنه
اللوامة وبيع الما بين اي بيع ما الفعل والاشي قبل ان يخلق والصلوة
بغير طهارة والثاني من قسمي النهي ما فتح لغيره في غيره وصفا
كصوم يوم الخمر فانه حسن مشروعا بجملة وهو الامساك عنه تعالى
في رقة لكنه يبيح بوصفه وهو الاعراض عن الصيانة الموضوعة في

والى احسن لغيره

هذا الوقت بالقرن فيكون طاعة انفس اليها ومعدوم معصية
او ينتهي نفع طاعة في غيره فجاء ردا اي لا يكون المعنى للرجوع للبيع
والخلاف في وقت النهي عنه بل هما مجاوران بالاعتبار لا غير كالبيع
وقت النداء فانه منتهي لا باعتبار زمانه بل باعتبار طول الاستيعاب
الواجب وذلك الترتيب المجاور بالبيع لا بنفس البيع قوله والنهي
صنعه عن الافعال الحسنة التي يتوقف وجودها على الحسن ويعرف
حقيقها بدون الشرع كالزنا وقتل النفس التي حرمت الله الا بالحق
واشباهاها كاي من الاور في غيره اي مما فتح لعينه والنهي عن
الافعال الشرعية التي يتوقف حصولها واعتبارها على الشرع ولا بد
معناها بدون الشرع كالصلاة في انفسه فموجبها الصوم في يوم
التخمد والبيع في غير المثل واجارة الفتيات على البقاء من الثاني اي
تأجيل في غيره وضعا لما بين الامد والنهي اراد ان يبين الاختلاف
في ان كل واحد منهما اهل يقتضي منه امر لا يقال وقد اختلف العلماء
فقال بعضهم الامر بالشئ في مطلقا سواء كان له ضد واحد كما لا
بالإيمان واذا كان كثر كالامد بالقيام فانه يهي عن الكوع والسجود
والقبور وبالعكس اي النهي عن الشئ امر يفرض بشئ ان يكون
له ضد واحد لا اضداد كثيرة لا يستحال الجمع بين الاضداد ايتانا اذ فيه
تخفيف ما ليس في الواسع وانما قلنا ايتانا لا مكان بين الاضداد
تركوا عند بعضهم الاحكام للامد والنهي في العند لانه مسكوت

عنه

عنه والمختار عند القاضي الامام اي في يد شمس الدبلة وختمه السلام
انه يقتضي كبرائه ضده لان استلزام الامر بالنهي مثبت باقتضاء
النهي لا بعبادته وشارحه ودلالته وذلك ظاهر وما ثبت بالاعتناء
يكون ضروريا فيقدر باقتضاء ما يدفع به الضرورة وهو المكراهة
ان هو في منزلة من الثابت بصريح النقص وشدته كسنة واجبة
اي المختار ان هذا النهي كسنة مؤكدة وفائدة هذا الاصل ان التحريم
لما لم يكن مقصودا بالامر كان الاستغفار بهذه مكروها ولا يكون
مفسدا ما لم يكن مقصودا حتى لو تقرر في الصلوة لم تفسد صلوة ولا كنه
تكلمة ومسئلة الاضداد كغير البحث طويل الزيل لا يليق بهذه الاوراق
او من اراد فليطلب من شرح الغني مثل مراجع الذين الهند ي
والنفور للورد في صحيح وما منع من الاور من وجوه القلم بشرع الى
الثاني منها فقاروا العام وهو ما تناووا افراد منفقة لحدود
فيه بالاتفاق ليجب المشور فانه يتناووا افراد مختلفة لحدود
قوله على سبيل الشمول صلة يتناووا فيذبه لئلا يظن خور
المطلق في هذا العام لان المطلق وان احتمل كل واحد من الافراد لكن
لا يتناووا على سبيل الشمول وحكمة اي حكم العام ايجاب الحكم
فيما يتناووا بعموم قطعاً خلافا للشافعي مع فانه يقول بايجاب
الحكم فيما تناووا له لكن لا على البقي لاحتمال الخصوص وعند البعض
حكم التوقف الى ان يظهر المراد وبعضهم يثبت مقدار ما يتناهي

وهذا نظر في قوله يقتضي كبرائه ضده

البه الخوص وهو الواحد في اسم الجنس والثلاثة في صفة الجمع لتقنيهما
 فيهما ويتوقف فيما رواها الى قيام الدليل والاختار ما في المتن
 حتى جاز نسخ الخاص به اي بالعام كحديث العديين في طهارة
 بول ما يوكل لحمه وهو خاص بنسخ بقوله صلى الله وسلم استنزهوا
 عن البول فان عامة عذاب القبر منه وهو عام ولو لم يكن العام في
 اجاب ما يتناول قطعاً مثل الخاص لما صح نسخه بالعام اذ من ينزله
 المماثلة قوله ويكون بالصفة والعنى الى لغة شريعية الى تقسيم
 العام الى عموم العام تارة يكون بالصفة والعنى معاً كعموم صيغ
 الجمع كرجال وادغفة ومسامون اما عمومها بصفة فلا ان الصفة
 للجمع نقول رجل ورجلان ورجال واما معنى فلا انه شامل لكل
 ما يتناول عند الاطلاق ولذا يجوز نفيه بثلاثة او اربعة او غيرها
 و تارة تكون بالمعنى وحده دون الصفة كعامه اسماء للجمع
 التي لا واحد لها مثل الانس والجن والقوم والقط فان عموم
 هذه الالفاظ بالمعنى فقط لا يمتنعها كزيد من حيث الفردية
 ومعناها للجمع والاعتبار في الالفاظ للمعاني لا للقوم والمباني
 ولهذا يقع على الثلاثة فصاعداً ومنه من يروى باعتبار اصل معناها
 ومنه كقوله للجمع وكل والثالث من وجوه النظم المستور وهو ما
 ما تناولنا من اختلافه في غيره بالاختلاف ليجتمع العام وقوله بالبدل
 اي على سبيل البدل اختار عما قيل انه يتناول افراداً مختلفة للحدود على

سبيل

سبيل البدل اختار عما قيل انه يتناول افراداً مختلفة للحدود على سبيل
 لشمول مثل اشتراك العين في معانيها المشهورات والغد في
 الخيف والظهور والقبلة في المثل والنهارة فانه لا يرد من كل واحد
 منهما الا واحد من معانيها المشتركة لا كله بخلاف العام فانه لا يرد
 كل واحد بما تناوله وحكمة التامل فيه اللزوم للتوقف ليتخرج
 بعض وجوه المشتركة فان خرج احد وجوهه بالواي يكون مؤلفاً ولا
 يبقى مشكوكاً قوله للعمل به ينسب الى انه لا يعمل بالمشتركة عالم
 يتخرج بعض وجوهه ان الثابت به واحد من معانيها لا كل واحد
 منها ولهذا قال ولا عموم له اي للمشتراك وهو اختيار ابي الحسن
 الكشي مع وقال عامة اصحاب الحديث ان له عموم الا ان قوله تعالى
 ولا تنكحوا ما نكح ابائكم يتناول الوطوء والمنكوحه جميعاً ولا تن
 المشتراك ما وضعه قبيلة لغوي آخر اخذوا من اشتقاقهم ورضي
 كل قبيلة لوضع قبيلة اخري فصار مبتدأ ما لم يوضعوا لكم جملة في
 الابتداء المعنيين ولو كان كذلك لقم نكاحها من جملة القول الا ان
 اهل اللغة وضعوا القدر من المعنى واحد معنيين من قال بانه يرد به
 الكل في حالة واحدة فقد جازى وضع ارباب اللغة والنس غير متناول
 الوطوء والمنكوحه صفة بل الثالث بالصفة احدهما واما الاخرى
 فبدليل اخا وبالاولى لكن بجهة اخري الرابع من وجوه النظم الماور
 وهو ما خرج من المشتراك بعض وجوهه بما لا قوله من المشترك

ففسر بقوله كلهم قطعاً لذلك الاحتمال بقى احتمال الجمع والتفريق دائماً
 فالأجمعون انقطع احتمال تارة بالتفريق فلم يبق له محذور فصار
 مفسراً وحكمة وجود العمارة على احتمال النسخ لا على احتمال الخفض
 والتأويل لا يقال هذه الآية لا يحتمل النسخ لكونه اخباراً عن الماضي
 مع انها من الغيبة فكيف قال في حكمه على احتمال النسخ لانه قول
 عدم احتمال النسخ باعتبار انها اخبار لا ينافي احتمال النسخ من
 حيث انها مفسرة والتابع الحكم وهو ما احكم المراد به احتمال النسخ والتدبر
 مثاله قوله تعالى ان الله بكل شئ عليم ان قد علم ان هذا وصف
 تدبر بنا في العدم اى ما هو من النسخ والتبدل كان محكماً ما
 طاحوز من بناء الحكم اى متغير ما هو من الانتقاض وحكمة الرجوع
 من احتمال غيره اعلم ان كل واحد من هذه الاربعة يوجب الحكم قطعاً
 حيث ثبت الحدود والعقوبات بكل واحد منها والتفاوت
 انما يظهر عند التعارض بمعنى يرجح الاوضح ويترد العمل بالادنى
 منه فضلاً عن هذه الاربعة من الظاهر والنقص والمفسد
 الحكم اربعة اخرى الاقرار خفي ضد الظاهر والفساد
 صفتان وجوديتان يتعاقدان على موضوع واحد يستحيل
 اجتماعهما اى الخفى ما خفى المراد به بعارض غير القينة تخفيفاً
 للمفارقة فان الظاهر ظهوره من حيث القينة فيمتنع ان يكون
 خفاضاً من حيث القينة ايضاً بداهة استحالة كون الشئ

الواحد

الواحد من جهة وخفياً من تلك الجهة فلما كان ظهور الظاهر
 من جهة القينة وجب ان يكون خفاضاً بعارض غير القينة يحتاج
 الى الطلب ليحصل المراد وحكمة التظهير الخفى لاظهار ان خفاه لا ينافي
 ونقصانه فان كان له بارة بتدبر حكم الظاهر الخفى وان كان
 لنقصانه لا يتعدى اليه كاية السدقة وهي قوله تعالى والشارف
 والشارفة فانقطع اليد بهما فانها ظاهرة في حق الشارف خفية
 في حق الطائر والنباش بعارض غير القينة وهو اختصاصهما باسم
 باخذ از تقارر الاساقى دليل على تغير المعاني ثم اشبه بان ذلك الا
 حتماً من هل هو لنقصان في السدقة في اولية فيه فلما طابنا علما ان
 ان الطائر داخل في السدقة واختصاصه بهذا الاسم لانه على معنى السدقة
 لانه يصدق من الحافظ اليقظان بضرب غفلة منه فكان في نهاية الكمال
 وغاية الحذقة في صفة السدقة تامل وعلمنا ايضاً ان النبش خارج
 عن حكم السدقة لنقصانه في معناه عنها فالحق الطائر بالشارف في
 وجود القطع ولم يلحق النباش به في الثاني مشكلاً ضد
 النقص وهو فوق الخفى لا احتياج الطلب لتأمل اى هو اشده خفاً منه لا ينافي
 بتميز الطلب بل ينفى بالتأمل بعد الى ان يبين المراد مثاله فوق له
 تعالى وان كنت حنبلاً فاطهر وبيانه ان الامر بالمهارة يوجب
 ظهوره جميع البدن الا انما كان بالمناعته وكذا ما فيه خبر من الظاهر
 مثل العين ومحل الجراحة مستثنيان للضرورة وطبنا الفم والانف

تخصيص

لا زجابل عطف والاستخفاف على الله جل جلاله هذا على خلاف الظاهر
 ويؤيد تأويله صحيح على وجه لا يناقض الدليل العقلي والانه الحكمة
 ولا سلم ما ذهب اليه المقتدون وحكمة التوقف فيه في المشابهة
 اي دل على القول الاول اي الى يوم القيمة لا انه يتوقف عليه في العقبي
 لان انزال التشابه للو بلكه ولا ابتداء ولا اختلاف في الاخرى
 وانقطاع رجاء المقتدة في الدنيا بالحكمة بالغة لا انه يستحيل ذلك
 وذلك التوقف مع اعتقاد حقيقة المراتب وهو معنى قوله تعالى
 تقولون امثابه كل من عند ربنا وبيان الانحصار ان اللفظ الذي
 حفي المراتب له السماع لا يخلو اما ان يكون لفظا فيه معنى يرجع
 الى غير الحقيقة والمعنى يرجع اليها فالاولى رخي والثاني اما ان يكون
 وذكره بالتاميل ولا فالاولى المشكل الثاني اما ان يكون من حجب البيان
 من جهة التكلم ولا فالاولى المجهل الثاني المشابه والله تعالى اعلم
 الثالث من الانقسام الاربعة في وجوب استعمال ذلك النظم وهو
 اربعة ايضا الاول الحقيقة هي فاعلة من حق الشيء ان ثبت فيكون
 بمعنى الفاعل اي الثابت فيما وضع له او من حقت الشيء ان يقينه
 فيكون بمعنى المفعول اي متيقن فيه والتأرجح للنقل من الوصف
 الى الاسم لا للتأنيث وهي على ثلاثة انواع لفوية كالانسان المتعمل
 النحوي ان الناطق وشرعية كالصلوة في العبادة المحصورة وعربية
 كالذابة في ذوات الاربعة وكذا المجاز ثلثة اي لفوية وشرعية

وعربية

عربية وهي اي الحقيقة اسمها اريد به ما وضع له لغة وشرعا وعرضا
 كما عرف في علم الحقيقة ان لا يستقيم نقبي الاسم عنه وعلمومة
 المجاز ان يستقيم نقبه عنه والثاني المجاز وهو مفعول من جاز يجوز
 في تقدير فيكون بمعنى الفاعل كالمو بي بمعنى الموالي اي المجاوز عن
 محل الحقيقة الى محل المجاز وسواسم لما اريد به غير ما وضع له المناسبة بين
 ما وضع له اللفظ وبين غيره الذي اريد به خبر الخبر ان هو ان
 يرد بالشيء غير ما وضع له بلا مناسبة بينهما لان للفظ اذ اراد
 اهما اللفظ عن اذ الفاعل المطلوب منه الموضوع له فاذا راد
 الا هو اذ اراد غير ما وضع له ولكنه اريد به ما صلح له اللفظ المناسبة
 بينهما معنى كما في تشبيه البليد حمارا او الشجاع اسدا او ذاك السمية
 المطر سماء اعلم ان نسبة المجاز مع الحقيقة كنسبة القياس مع النقص
 ان معرفة الحقيقة لا يكون الا بالسمع من الواقع كما ان النقص
 في احكام الشرع لا بد منها من الشائع وبشروط التأمل في المجاز في محل
 الحقيقة لا يستخرج الا بضراعي المناسبة كما يشترط التأمل للقياس
 في النقص عليه الاستعداد بالحكم كما يفتقر المجاز الى المستعبر والاستعداد
 عنه والاستعداد والاستعداد والاستعداد وما يقع به الاستعداد كذلك
 القياس يفتقر الى القياس والمقيس عليه والمقيس والقياس
 والحكم والعلة الا ان المجاز تعدي اللفظ بالمعاني اللغوية والعين
 تعدي الحكم بالمعاني الشرعية تأمل ومن حكما اي الحقيقة والمجاز

كما في قولنا عزنا انزل اسم
 بارض قوم رجباه وان كان
 عضا يا اذا انزل المطر بارض
 قوم ونبت الكفا رجباه
 وان كانا نواكاه رجبين

فوجدناهما ظاهريين من وجه وباطنين من وجه فلو كان الا متعلقا
بما هو ظاهر من كل وجه لا يجب غسلهما وان كان متعلقا بما هو
ظاهري في الجملة يجب فاشترى حكم الا من بينهما اي دخل في الشككين
اعني الظاهر مطلقا والظاهر من وجه فاملنا في معنى النص وقلنا
يجب غسلهما في الجنابة لا مكان تطهيرهما من غير خروج يعني المقتنا
هما بالظاهر لورود رواية الغسل بالماء لغة بخلاف آية الوضوء
فلذلك جعلناهما من الباطن في حق الوضوء فكانت الآية مشككة
في خصوص القدم والافترج فبما اعتقد حجة المرد في تعيين الطلب
للفعل والثالث حمل ضد المفسر وهو ثبوت مورد لا درجاء المعاني
على لفظ من غير درجاء لاحد المتبين وقد يكون ذلك الا درجاء
باعتبار الجاه المتكلم او باعتبار غلبة اللفظ كالهوى وقد يكون
باعتبار الوضع كما في المنزلة اذا اشتد باب الترجيح فيه فاحتاج
الى اشتداد من الشان ومثاله آية الزبا وهي حرم الزبا فانما جملة
للاشتباه المرد از معنى البراءة الفضل مطلقا بحسب اللغة وليس
بإراد من الله جل شاناه لا فضائه الى تحريم البيع المنصوص بل بالمشروع
لاو استباح والاستفضال فاستغنينا من الشان فكان قوله عليه
الصلاة والسلام بالخطاة بالخطاة مثلا بمثل كيلو بكيل والفضل ربنا
تفسيرها لكنه غير قاطع ان لم يعلم به الاحرمه فنقلنا عن العوض
المشروط في العقد وبقي الحق فيما وراءه وبعد هذا البيان صار

بنزلة

بنزلة للشكل في الاحتجاج الى الطلب والتأمل فلو كان المرد في التفسير
اعني الحديث المذكور وهو انه لا يبي شيء منهم الذي هو جدها القدر
والجس فاملنا فيه هل هو صالح لتعليق الحاكمه ويجب لهذا من يد
بيان في باب القياس ان شاء الله واعلم ان الاحتجاج الى الطلب والتأمل
فيما اذا لم يكن الاستفسار كافيا اما ان كان شافيا لا يجب الطلب و
التأمل ولهذا انتقد المصريح على الاستفسار مع ثبوتها في الاصل
ونشرع الى بيان حكمه وقالوا حكمه التوقف فيه في الجمل مع اعتقاد
خفية للمرد لان بينه وبين الحجج فان الحقة البيان وجب العلم به
على تفاوت درجات البيان وان كان قطعيا كبيان الصلوة والصلاة
صار مستلزما وان كان ظاهريا كبيان معذرة المسح صار مؤكدا والتابع
مستثاب به عند المحاكم وهو ما لم يزوج ببيان صدره لشدة خفايه
واصل ذلك قوله تعالى وهو الذي انزل عليكم الكتاب منه آيات وحكمات
هن ام الكتاب واخره مستثابها فاما الذين امنوا فليعلموا ان الحق
من ربهم ولما الذين في قلوبهم غرغ فليعلموا ما تشابه منه ابتغاء
الفتنة ابتغاء اذله وما يعلم تأويله الا الله والراستخون في العلم
يقولون امنا به كل من عند ربنا ونفسه المستثاب به بما نقر الحق جل جلاله
كذلك بقاء الدين والامثلة من الحروف او ابل السور مثل الميم من
غيرها ان كمال القاطع على ان ظاهره غير صدره مثل الحق على العرش
الستوي وبراثة فوق ابدىهم فما يستحيل ظاهره معناه ومن لم يجعل الوقت

يستحال اجتماعهما ما يرين بلفظ واحد في وقت واحد بان يكون كل منهما
 متعلقا بالحكم كما اننا قلت لا نقل الأسد وارادت الحيوان المفترس
 والرجل الشجاع لان الحقيقة ما ثبت في موضعه والجاز ما جاز عنه
 وبينهما تناف في هذا الوصف لولا ان ثبت ما له لا يتنازع الى محال
 لان الوصف حقيقة في معنى الوصف بالذات وفي معنى معناه
 جاز لان الوصف لما اعتق الا في فقد ثبت ما للذات الاعتراف
 فنصار بذلك سببا لا عناقهم فنسبهم الى المعنى الا في حكم السبب
 فيكون جازا اذا كان له معنى واحد يستحق النصف من الثلث
 والنصف الاخر لثمة المعنى لا لوالى الوالى من حكمهما انه متى اثن
 العمل بالحقيقة سقط الجواز لان السناد خلف فلا يراعى الاصل كما قلنا في
 الوالى وان كان للحقيقة متعذرة يرجع الى الجواز بالاصل بالاجماع
 لعدم الزام كما ان خلف لا يأكل من هذا الكرم او القدر فانه يقع
 على العيب وما يطبخ في القدر لتعد الحقيقة وهو الاكل من عيب
 الكرم والقدر بخلاف ما لو خلف لا يأكل من هذه الشاة فانه
 يقع على عيبه لان الحقيقة قائمة فتخرجت على الجواز كالدين والدين
 وغيرهما ولا يبين احكامهما اذ ان بشير الى عذرة امور تنزك الحقيقة
 فيها فكالر وتترك الحقيقة بدلالة العادة على تركها كما ان خلف
 لا يشترى لسانا فانه ينصرف الى الجواز المتعارف عارة وهو
 ما يكس في التنازع ويباع في الاسواق وتترك بها الحقيقة وهي

ما يستعمل
 في الجواز
 في الحقيقة
 في المعنى
 في الوصف
 في الحكم
 في السناد
 في العادة
 في الجواز
 في الحقيقة
 في المعنى
 في الوصف
 في الحكم
 في السناد
 في العادة

ما يستعمل

ما يستعمل في لسانا لفظا وكذا اننا قلنا ينصرف الى الجواز وهو
 الا انما المحصورة دون الحقيقة وهي الدعاء لفظا فان قلت ان العنان
 من الحقيقة في الاشارة المحصورة فيما سبق فكيف عدت
 هنا من الجواز فيها ايضا قلنا ان الحقيقة شرعية فيما جاز
 لغوي فيما نحن فيه ولا خلافات بين كون الشيء حقيقة بشرعية
 في معنى وجاز لغوي في ذلك المعنى ايضا تدبر وتترك ايضا بدلالة
 تحمل كلامه اي قبل تحمل الكلام على ان الحقيقة متروكة غير مارة
 كقوله عليه الصلوة والسلام انما الاعمال بالنيات ورفع عن فني
 الخطا والنسيان لان حقيقة الاقرار يقتضي ان لا يوجد العمل نفسه
 بدون النية مستوفاة كما متى لم توجد حقيقة العمل والباء الكاينة
 للملازمة حقيقة الثاني ارتفاع نفس الخطا والنسيان وحمل
 الكلام بدفعهما الى وجود نفس العمل بدون النية ورفع الخطا
 والنسيان من احدهم فصار الى حال الخطا جازا عن حكمهما كانه
 قال وحكم الاعمال بالنيات ورفع حكم الخطا والنسيان بدلالة
 ورفع الكلام بهذا التحمل والحكم نوعان احدهما الثواب والاخر
 ثابتهما الجواز والفساد لا يسبق الى فذلك استلزام الجواز الثواب
 والفساد القضا لانه قد يوجد الجواز بدون الثواب كن صلى رياء
 وسعة برعاية الدكان والشرايط فانه يجوز ولا ثواب لعدم الثواب
 وقد يوجد الفساد بدون العقاب كن محرم على لسانه كلام الناس

في الصلوة سقوا أنفسكم ولونه وإلا انتم عليه وتزول الحقيقة بدلالة
 معني أي حال روح إلى التكلم كقوله تعالى لا بليس واستغفرها
 من استطعت الآية أي أخرجها لا تدع فإن حقيقها أمر بالاضلاله
 للشيطان ولكن المتكلم حكيم لا يأمر بالفحشاء فصدقت هذه
 الحال من المتكلم المعنى الحقيقي من الآية المعنى التهديد والتوبيخ
 المجازي وكما في بين الفور وبهي من أدركت أمراته أن تخرج
 في الغيب ويخون فقال والله ما خرجت من خبيث وان كنت كذلك
 لم كنت ساعة ثم خرجت لم يثبت حقيقة الكلام عدم الخروج
 أبدا ومع ذلك خرجت وحمل على الخروج وهو ما صنعها منه بدلالة
 حال المتكلم وهي إرادة المعنى الخاص لا أبدا وتزول بدلالة نسيان
 نظم وهو فريضة لفظية المحقق بالكلام فثبت عنه
 إرادة الحقيقة من الكلام من قال لا خلاق أصدا في أن كنت بجل
 حقيقة هذا الكلام في كبري ولا في قوله أن كنت بجل في شياق
 النظم أخرج هذا الكلام عن التوكيد إلى التوبيخ وكقوله تعالى
 فمن يشاء فليؤمن ومن يشاء فليكفر حقيقة هذا الكلام إنما
 بالتحذير بين الإيمان والكفر لأن بيان العقوبة بعد التحذير
 في شياق الآية بقوله أنا عندنا الظالمين نارا الآية ولا على
 التمام تركه غير مرادة وإنما المراد الإنكار والتوبيخ مجازا وتزول
 بدلالة واللفظ بفسده من اشتقاق والملاق من خلف لا ياكل

حما

فما لا يقع على لحم السمك والجلد لأن اللحم يبيد عن الشدة يقال
 اللحم الجرب أي انشده يشده ولا يشده يكون باللفظ ولا في السمك
 والجلد وبيانه اللفظ موضع لصبي إذا كان صبيا عن كمال صفة
 في صباه لفظه في بعض أفراد ذلك السمتي نوع تصور لم يتبادر
 اللفظ من كمال القاصد بل لحم وكذا الحكم في العكس أي إذا كان اللفظ
 متبعا عن تصور صفة في صباه لفظه وفي بعض أفراد ذلك السمتي
 نوع كما لم يتبادر اللفظ من كمال الكامل أن الخلف لا ياكل فأكهة
 لا يتبادر الرمان واللعب عند أي حقيقة روح الحق في معنى الرمان
 واللعب أصل جنهما الغذاء والذمار والتفكه أيضا فيكون الاسم
 قاطرا للسمتي كاملا عكس الأول تدل على الثالث من انصار
 وجه الاستعمال الصحيح وهو ظاهر هو أن بدنيا سواد كان
 حقيقة أو مجازا ولذلك قال تصور الخوف في وجه المحضر
 اللفظ أما أن يكون مستعملا في صفة الأصلي أو غير موضع
 الأصلي فالأول للحقيقة والثاني المجاز وكل واحد منهما أما أن
 أن يكون ظاهرا المراد بان ضم إليه كثرة الاستعمال أو مستترا
 المراد بالاول الصحيح والثاني الكناية فعلم أن الصحيح و
 والكناية ليسا قسما مباينين للقولين وموافق في إضافة النوار
 من أن الفرق بين الكناية والمجاز أنه لا جواز للمجاز بدون الاتصال
 بخلاف الكناية فإن العرف تكفي للبحث أي بأي البضار وعن الضمير

بابي اليقظة وليس ليما انما الخالف له مثاله قوله القابل انت
خبر طالع ولعت واشتريت ورجعت واجدت وغيرها الظهور
المراد بهذه الالفاظ بواسطة الاستعمال وحكمه اي الصريح بنوت
رجعة متغايرة التسمية اي السببة فعلى اي وجه اضيف الى الجمل من نداء
او وصف كان موجبا للحكم فلو انما قال باخرا وباطلف وحسن
مرتكبا وطلعتك يكون ابقاءا فربما لم ينو كما لو قال انت جرم
لو طاق لان عين الكلام قام مقام معناه في ايجاب الحكم صريحا
فلا يحتاج الى الفقه الرابع من اقسام رجوع الاستعمال الكتابية وهي
ما لم يظهر المراد بالابقية حقيقة كان ارجازا مثل الفاظ الضمير
فان المراد لا يفهم بها بغير الفرضية فان لفظ هو لا يميز بنفسه
بين اسم واسم الا بدلالة اخري لان الضمير عبارة عن الاسم
المتضمن للإشارة الى المتكلم والمخاطب او الى غيرهما بعد سبق
تكرره فلا يفهم المراد منه الا بقرينة وحكمها عدم العمل بها
اي بموجب الكتابة بدون بنية او ما يقوى مقامها مثل كلمة طالع
كما عتدي في حال مذكورة الطلاق والاصل في الكلام هو الصريح لان الكلام
وضع للتفهام والصريح هو التام في الاعلام وفي الاشارة تصور
باعتبار الاستنباه انما ر فيها هو الزام فظهر المتفاني وفيما
يندرى بالشبهات فلا يجب حذف الفذف الا بصريح الواجب من
قذف رجل فقال له اخذ صدقت لم يجد المصدق ولذلك انما قال

ل

لمست وان يبدل القيد من الخطاب بخلاف من قذف رجلا بالزنا فقال له
بجملته من اخذ من كذا قلت فانه عين الصريح الرابع من اقسام الاربعة في اوزار
الكتاب في عدة رجوع الرقود على الحكم اي صرا النظم اعلم ان الاستدلال
بالنفس على وجهين صحيح فاستدل بالصريح الاستدلال بالعبارة والاشارة
والدلالة والافتضاء وما سوى ذلك فاستدلال في بيان القسمين
مقتضا الاثر فقال روي اربعة ايضا الاثر الاستدلال بعبارة النفس وهو العمل
بظاهر ما بين العبارة في النظم المعنى السوف له الكلام سبقت عبارة لان المنذر
يعبر عن النظم الى المعنى والمنكلم من المعنى الى النظم فكانت هي موضع العبور
ولذا عمل بموجب الكلام من الاصل والنهي سبقت استدلالا بعبارة النفس
مثاله قوله وعلى الولد له درهمان وكسوهن من سبق هذا الكلام لا يوجب
نفقة الزوجة على الولد وهو الاب والعلية لا استدلال بعبارة النفس
وفيه اشارة الى ان النسيب الى الولد لا يذهب اليه بل هو المالك في قوله تعالى
على المولود له فلو لم ان يكون مخصوصا به فيما له وعليه والثاني الاستدلال
بإشارة له اي بإشارة النقص هو العمل بما ثبت بنظمه لغة لكنه
غير مقصود ولا سبق له الكلام وليس بظاهر من كراهة حتى لا يفهم نفس
الكلام في الرحلة الاولى من غير تأمل رها اي العبارة والاشارة سوار في
ايجاز الحكم وتظهر من المحسوس ان من نظر الى شي بقائه فله وراي
مع ذلك اشياء اخذ بمسنة وبسرة باطراف عبيده من غير قصد فيما يقابلها في
القصور بالنظر وما رآه باطراف العبيد من غير قصد في صرف بطريق

الشيء لا قد كان بمنزلة ما ثبت بأشارة النفس والاراي الاستدلال
 بعبارة النفس حق عند التقاض اي اذا تقاض العبادة مع الاشارة بخرج
 الاول على الثاني في العمل مثل قوله تعالى وصل عليهم ان صلاتك سكن
 لهم فانه بوجوب صلوة الجماعة على الاموات بالعبارة لانه سبق له قوله
 تعالى ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله امواتا بل احياء يؤجب
 ترك الصلوة على الشهيد لانه تعالى استأجر احياء ولا يقتضي على الجاني ولما
 كان دلالة الاول بالعبادة والثاني بالاشارة على الاول وروى الثاني
 ان العبادة اقوى من الاشارة اعلم ان الفرق بين العبادة والنفس مع
 اشتراكهما في سوق الكلام له كما اورد بين الاشارة والظاهر بعد استظهارها
 في عدم التوفيق ان النفس والظاهر من اقسام اللفظ والعبارة والاشارة
 من اقسام المعنى والاشارة عموم كالعبارة لان الثابت بالاشارة
 كالثابت بالعبادة من حيث ان كل واحد منهما ثابت بصفة الكلام
 والعموم باعتبار الصيغة الثالثة اي بدلالة النفس
 بمعنى النفس الاجتهاد بالذي كانه في الثاني
 في قوله تعالى في حق الوالدين لا تقل فيهما اف فان من علم معنى كلمة
 الثاني لفة وهو النسب بالثنتين عند الكراهة والفجر يقف
 من غير تأمل على ان المقصود منه رفع الاذي فيلحق ذلك العالم باللغة
 الضرب والشم بالثاني في كونهما صنفين عنهما لان المعنى الذي
 ثبت لاجله حكمة الثاني هو وجوديهما مع زيادة فكان الثابت

لانه

لانه النفس الحاق الضرب ونحو ما لتأنيف ومن فروع هذا الاصل
 ان من خلق لا يضره بامراته نذ شعرا او عفا او فقهها بحيث
 لمحقق معنى الضرب بل استدنه والناث بدلالة اي بدلالة النفس
 كالثابت بعبادته واشارة في ايجاب الحكم الا عند التعلق بالاشارة
 بالنظم والمعنى اللغوي وفي الدلالة المعنى اللغوي فقط فترجعت الاشارة
 بالنظم واذا لم تقارن الدلالة الاشارة فندم معارضتها العبارة او لم
 والناث برأي بدلالة النفس لا يحتمل التخفيف ان لا يكون لها معنى مصر
 من اوصاف اللفظ ولا لفظ في الدلالة لا عرفت والذبح من اقسام وجوب
 الوقوف الثابت باقتضائه اي يطلب النفس وهو ما اي يشي لم يعمل
 النفس لا يشترط مقصد مضاف الي فاعله اي تقدم ذلك الشيء عليه
 وعلى النفس في الشيء الذي يقتضي النفس تقدمه فهو مقتضى النفس بفتح الضاد
 التمتع ما تناوله وعبارة المختص بوجوب من عبادة الاصل المنتهي منه
 اذ وقع فيه واقعا الثابت باقتضاء النفس لا يعمل الشيء بشيء فيه اخلاص
 الصلة من الضمير الراجع الى الموصول ولا يمكن ان يحاذيه تأمل مثاله قوله
 لا خراعق عبد اعني بالف عن كفارة يميني فقال اعترف وفع العتف
 عن الاصر عندنا خلافا لغيره المشافعي رحمه الله عليه الالف لان
 الاصر بالاعتناق بالف يقتضي التملك منه بالبيع ليستحق الاعتناق عنه
 ان لا يفتح اعتناق من لا يملكه بنواذره فكانه فالربع عبد اعني بالف
 فمكونه كذا اعني بالاعتناق فالملك هنا زائد مستوف سابقا على الاصر

بالاعتقاد عند البعض الاعتقاد عند من كان الثابت باقتضاء التفرع كالثابت
 بالنفس ولما بين الاستدلال الصريحة اذ ان يبين بعضا من
 الاستدلال الفاسدة فقالوا التقيص على النبي باسمه العالم
 صغرونا بالعدد والركن لا يبار على التقيص لان النفس لا يتناول
 غير المستثنى فكيف يوجب نفيا او اثباتا للحكم فيما لم يتناول ولا ان
 النفس المستثناة من جبهه الاثبات فكيف يوجب التقيص في غيره وهو ضد
 خلافا للبعض واستدلوا ذلك البعض بقوله صلى الله عليه وسلم
 لا ماء الاى الغسل من النبي النبي على اخضا من الغسله بالاله والرحي
 قالوا لا يجب الغسله بالاله بل وجب من غير ازاله لانه لم يفقد التقيص
 لم يكن كونه فائدة ولنا قوله تعالى ولا تقولوا لنبي اتي فاعل
 ذلك غدا الا ان يشاء الله وذكره الاستثناء لا يختص بالغير وعدم
 الفائدة بدون التقيص محذور وموجب غير مسلم ما لم يفهم عليه بهان
 ولو مسلم يمكن ان يكون فيه فوائد غير التقيص مثل تعظيم المذكور
 وتفضيله ومثل حمل تقيص المستثنى على التماس في عملة النفس شيون
 الحاكم بها في غير المنصوص عليه لينا لو ادرجته الاستثناء ونوابه و
 وهذا لا يحصل اذ ورد النفس عامتا ولما كان حمل المطلق على المقيد
 من الاستدلال الفاسدة اشارة اليه بقوله تعالى لا يحمل على المقيد
 اى لا يرد بالمطلق معنى المقيد وان ورد في حادثة واحدة لان العمل
 بهما ممن فلا يجوز ترك العمل باحدهما في العمل ترك العمل بالمطلق

لأن

لأن

لأن المطلق حكم معلوم هو المطلق وهو ما معلوم هو السبب والتقيص
 وكذا للبعض حكم معلوم هو التقييد وهو ما معلوم هو التقييد بد
 والتقيص في العمل المطلق والتقيص وفيه ناسد وضرب الشنع
 من لقاء النفس ونسخ ما هو مشدوع بالذي فلا يجوز العمل الا اذا
 لم يمكن العمل بهما كما ان ورد في حكم واحد مثل صور كفارة اليمين فان
 ورد مطلقا عن التتابع وورد في زيادة ابن مسعود رضي الله عنه بالتتابع
 فيصير ثلثة ايام متتابعات والتميم في نفسه لا يقبل ويخفى متضادين
 وقد ان مسعود عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ويجوز الزيادة
 بالجنس المشهور فمثل المطلق وقال الشافعي رحمه الله يحمل المطلق على
 المقيد وان ورد في حادثة مثل نفوس الزكوة المطلقة عن صفة القوم
 فانها يحمل على المقيد بها وكذا يحمل من الشهادة المطلقة على المقيدة
 بصفة العدالة ومن المنسكات الفاسدة الفقدان بالعطف بحسب
 القرآن في الحكم اشارة الى رده بقوله القرآن اى المشكة بالعطف
 في التظلم لرجل الفقدان في الحكم خلافا لبعض حيث زعموا ان الفقدان في التظلم
 بوجوب الفقدان في الحكم حتى قالوا في قوله تعالى اقيموا الصلوة واتوا زكوة
 ان الفقدان اى العطف بوجوبه لا يجب على العتي الزكوة لان فدان
 الزكوة الصلوة في التظلم بوجوب المساواة في الحكم فلا تجب الزكوة
 على من لا يجب عليه الصلوة اعتناء بالجملة النافذة فان من قال
 جاني زيد وعمر وغيرهم منه اشتراكهما بالمجنى وكذا لو قال زيد

طلق وخديجه شادكت خديجه زينب فخرج الطلاق وقلنا ان هذا
 الاعتبار فاسد لان عطف الجملة لا يوجب الشركة في الشركة انما وجبت
 في الجملة النافعة لا تنقارها الى ثم ينفذ في نفسه بان اجز الخبز لا يجب
 الشركة الا بما يقتضيه والحاصل ان المشاركة لا يثبت بعين الور
 بل باعتبار الافتقار والقصور اما من حيث عدم الخبز او من حيث
 التفريق فحقيل او يعلق ابطال او غير ذلك فصل هذا الفصل بين ما بحث
 الا سند لا اعلى المشرق وبين تقسيمات نفس المشرق
 احدها انما ان يكون مبنية على الاعتقاد او لا
 وهي في اللغة عبارة عن الادارة المؤكدة في الشرع اسم لما هو اصل الشرع وغير
 متعلق بالعوارض وهي اى الغيبة اربعة انواع هي اصول الشرع الشريعة
 لعدم تعلقها بالعوارض وانما انحصرت عليها لان الغيبة اما ان يكون لازمة
 على المكلف او لا والا فلا اما ان يكون علما او عملا او علماء والادارة
 الغرض والثاني الواجب وغير اللازم ان لم ينبح احد الجانبين
 على الاخر فهو النقل والافقو السنة لا يقال للحبس ليس بحاجم لخرج الحرام
 والمكروه والمباح عن المحظور لا نقول الحرام داخل في الغرض والواجب
 لانه ان ثبت تركه بدليل قطعي فهو فرض كسره بالخمر واكل الميتة ونحوها
 من الكبائر او فني فوجب كمال اللعب بالشطرنج والمكروه داخل تحت السنة
 لان تركه سنة والمباح داخل في النقل من حيث انه لا يلزم اعمها هذا الفرض
 اعلم من الايمان والنزول وكذا الواجب والسنة ويؤيده ما ذكره شمس

سرادك انطيس

الآية

الآية الواجبها وجب ادراكه او تركه كذا في شرح مسراج الدين الحنفي
 على معنى ابن الحاجب رحمه الله تعالى النوع الاول من انواع الغيبة
 فمعرض وهو في اللغة التقدير والقطع وفي الشرع اسم لامر مفترضة
 لا يحتمل زيادة ولا نقصاناً مطلقاً مشبهة بدليل موجب للعلم قطعاً
 من الكتاب والسنة المتواترة والاجماع مثل الايمان والادراك الاربعة من
 الصلوة والركن والصوم والحج انشاد اليه بقوله هو ابي الغرض ما ثبت
 لزومه ايتان فيما يتعلق بالحل او تركه فيما يتعلق بالحكمة بدليل قطعي لا شبهة
 قوله ما ثبت بدليل جنس وقوله قطعي لا شبهة فيه احتراز عن الواجب
 وانما ذكرنا اللفظ لفرقة تقسيمها بالاحتراز عن السنة والنقل والمندوب والمباح
 اذ منها ما ثبت بدليل قطعي لا شبهة فيه مثل قوله تعالى فكا تبوءهم وقوله
 فان نظروا في الارض داخل الله البيع ووجه الاحتراز انما ثبت بدليل
 قطعي لا شبهة فيه لكنها لم يثبت لزومها بدليل قطعي وانما ثبت بدليل قطعي
 نذبه لو باخذه كما نرى وعدم مقتضى المخرج والاصل انه اعلم بناه على ان
 الغرض لا يكون لازماً وقولنا نصريحاً بالاحتراز ايماء الى هذا حكمه
 اى الغرض لا يلزم بقا بالقلب كغيره كسند الاعتقاد فما يلزمه اعتقاد على
 ذلك بخلاف جود الواجب حيث لم يوجب الكفر لان الاعتقاد منه غير لازم
 فلم يثبت الاعتقاد وحكمه بالزور والبدن فيفسق تأرله بغير عذر
 ان العمل بالبدن طاعة فيكون تركه فسقا ومعية لان الفسق هو الخروج
 عن طاعة الله تعالى وفي الاصل وحكمه بالزور علما وتصديقاً انما اورد النصف

لفظ علما الكفاء بذكر التصديق وإنما قال بغير عذر لأنه لو قلنا بعذر لا يفيق
بل يقبل لأن مرتبنا كرم تعالى والنوع الثاني واجب هو من الوجوب
وهو السقوط بسبب ما به لسقوطه عن العمل أو لسقوطه على ما لا يحتمل
أنه من الوجبة وهو الإضطرار بسبب ما به لا يفيق من مقتضى بين النقل والضرر
وبين أن يلزم من العمل على علما وفي الشريعة ما يقتضي فقه انبائنا وتركا
بدليل فيه شبهة مثل الأصحية وتعيين الفاعل وقبول الأركان في القول
والطهارة في الطواف وصحة الفطر والوتر وحكم الزكاة وعمل بركته وله أثر
لأعمال على الباقين لما في دليله من شبهة فيفسق تاركه ولا يكفر جاحده
وانكسر المشافعي هذا القسم والخلفه بالغرض فنقول إذا تكلمنا في الاستسقاء معني
القيام الدليل على أنه بخلاف اسم الفرضية وإن كسر الحاكم بطلانك وإضا
إذا الدليل نوعان بالاشبهه فيه من الكتاب والسنة وما فيه شبهة وهذا
أصل لا ينكره وإذا لم ينكره ففاضت الدليل لم ينكره ففاضت الحكم
والنوع الثالث سنة وهي الجدية السكونية في الشريعة نوعان سنة الهدي أي
أخذها هدي وتاركها ضلالة ولهذا لو تركها فهو سيء حيواته والاساءة
كالزنا والجماع فقد تركها أهل بلدة وأصروا على ذلك فتواتر عند محمد بن
ليث وأبها والنوع الثاني سنة الزوايدي أي أخذها حسن وتركها الإنباس
ولا يستوجب تاركها اساءة كسنة النبي صلى الله عليه وسلم وقيامه
وقعوده وأكله وشربه ونومه ومعاشرته ويخرج على القسدين الذالهم
في الزان وهي قولهم ويكره أن يؤذن وهو جنب وإن صلى أهله مصر

جماعة

جماعة بغير إذن ولا إقامة فقد أساءوا للإنباس بأن يؤخره أحد ويقع
أخروا وإن قبله الوقت بعيد في الوقت فنقول لهم بكرة أو اساءة السنة الهدي
وقوله لا بأس به الزوايدي وقوله بعيد فذلك من حكم الوجوب وحكمها الشرع
بإتقانها من غير افتراض ولا وجوب لا ينافي بقوله أصنافا باحياها ونسبها بما
تحتها بقوله تعالى وما أتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا وأحيواها
فذلكها فتركها يستحق الملامة إذا تركها استخفافا فإنه يكفر لأنه يرجع
إلى وضعها أعلم أن السنة يتناول الفعل والقول ويتناول السنة الفجائية
مريضون الله عليهم جميعين عذنا القول عليه الصلوة والسلام عليكم بسنتي
وسنة الخلفاء الراشدين من بعدك فتناول عليه الصلوة والسلام عليكم
بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدك وقوله عليه الصلوة والسلام
أصحها في كل نحو ما يقيم أقدمهم اهتديتم خلافا للشافعي رح فإنه يقول
أن السنة المطلقة مخصوصة بسنة النبي ومن هذا بناء على أنه لا يرى تقليد
لأصحابي والربع من أنواع الفريضة نقل وهو في اللغة الزبارة ومنه
سميت الغنية نقلوا كونهما ذبارة على المقصور من الجهاد وفي الشريعة
هو ما زاد على العباد يعني نقل العبادات وابتدع مشروعة لنا لا علينا
وإنما جعل النقل من المعاني لأنه لم يكن على اعتدال العباد فيدخل في حد الشهادة
وأيضا في مراعاة أركانه من المهاراة والاستقبالات والقيام والقعود
على التمام مع مشروعية على الأوامر خرج بين فكان عزيمة بأصله من ح
خطافي وصفا حتى جاز قاعا مع القدرة على القيام وموصيا على الذابة

الى اي جهة توجهت مع القدرة على التزور والاستغفار المحرك او النقل
 انابة ذاعله لكونه عبارة وهي سبيل حصول الثواب والامانة لئلا
 الحلو عن صفة التزور والنية وبإيجاب الشروع عندنا حتى يجب عليه المضي
 والاقام لصيانته عن السبل المتهدية عنه بالنس ولا سبيل الى الصيانة
 الا بالزام الباقي والقضاء بالافساد كما لم يدر دخلا للشايعي مع فاته
 يقول لا قضاء عليه لانه متبرع ولا لزوم على المتبرع والتطوع مثله
 اي مثل النقل ان معناه الزيادة على العبادات بالطوع والاختيار لا
 بالاكراه والاجبار وساجد هو ليس بغيره فلو ان التزور تحقق ثبوتها بالذکر مع
 دخوله في النقل من حيث ان كل واحد منهما لا يلزم العبدان لما تلونا
 عليك انفا قصد الى بيان الوجه الفارقة كما توي والنوع الثاني
 من نوعي المشروعة من حصة وهي اللغة عبارة عن اليسر والسهولة
 بقا رخص التسعة ان يتسرت الاصابة لكونه وجودها يتعلق به
 وقلة الرغبة به وفي الشئ اسما بني على اعداد العبادات اشار اليه بقوله
 هو ما يتغير من غير يسر بعد اتمام ان الرخصة بحسب الاستقراء اربعة انواع
 نوعان من الحقيقة احدهما احق من الآخر اي اكمل في المعنى الذي وضع له
 الرخصة ونوعان من المجاز احدهما اقرب من الآخر في كونه مجازا اما الحق
 نوعي الحقيقة فما استبحر اي اعطى له حكم الاباحة مع قيام المحذور وقيام
 حكمه وهو الحرمة وهذه الاستباحة بمنزلة العفو عن الجناية بعد
 استحقاق العقوبة كما ذكره على اجزاء كلمة الكفر العباد بانه من رخص

الاجزاء

الاجزاء مع ان حرمة الكفر ثابتة لا يتفكر بحال ووجوده حق الله جل في
 الايمان به قائم ايضا وانما عقوبته الاكراه اذا خاف التلف على نفسه
 لان في الامتناع عنه حتى يقتل تلف نفسه صورة ومعنى وفي الاجزاء تلف
 حق الله تعالى صورة لا معنى لان كان قلبه مطمئنا بالايمان فكان الامتناع
 عزيمة حتى اذا قتل بالاعتبار كان ما جودا في الحسن بعينه ومثله انظار
 في بخار رمضان وتلافه ما لا الغير وتناول الفطرها للغير وعجزها
 بعذر الاكراه والثاني من نوعي الحقيقة ما استبحر مع قيام السبب الخمر
 هو حيا الحكمه لكن الحكم وهو وجود الاول متراجع عن السبب مانع الى زوال
 العذر مثاله فطر المريض والمسافر فانه رخص له مع قيام السبب و
 وهو مشهور بالشهور وحكمه ان الاخذ بالغلبة او من الرخصة عندنا
 كما لا يسببه وفرد في الرخصة وانما كان هذا النوع اذ في من الاول
 لان الرخصة في الاقرار بقيام السبب ولزوم حكمه له حال وفي الثاني
 بقيام السبب مع عدم لزوم الحكم له حال بل مالا ولهذا الوصف قبل اذ كان
 عذر من ايام اخذ لم يلزم عليه شي وكما ان الرخصة من كمال الفدية
 ولا ريب ان الفدية في الاقرار اكمل من الثاني واقا الثالث وهو
 اقر نوعي المجاز من الرخصة فيما وضع اي خط عنان الاصر والاعمال
 التي كانت على بني اسرائيل من حملها انها لا يجوز صلواتهم في المسجد
 خط الله ذلك الشفاعة عنها فجعله وجه الاصر كلها مسجدا لنا كما جعلها طهرنا
 لنا فسمي ذلك رخصة مجازا ان الرخصة في الحقيقة الاستباحة مع قيام

التبسيط

السبب المحمدي فان لم يكن السبب موجودا في حقتنا اصله لم يكن رخصة
ولما كان النسخ علينا التحقيق والتبسيط يسمى رخصة مجازا ولما كان البيع
وهو ان نؤتي المجاز هو ما يسقط عن العبار مع كونه مشروعا في الجملة
من حيث ان السبب لم يبق موجبا للحكم ويسقط الوجود اصله كان
مجازا من حيث ان بقى مشروعا في الجملة كما تشبهها بحقيقة الرخصة
نضعف وجه كونها مجازا وكان ارضى من الثالث مثاله فسد الصلوة
في السقفة فانه رخصة اسقاط مع كون الاكل مشروعا في حالة الإقامة
ويسمى رخصة مجازا حتى لا يجوز له ان يفتل اربعا من خبز
كان من صلي الفجر اربعا لان السبب لم يبق حقه موجبا الا ركعتين
فكانت الاخبار بان فلو حتى لو لم يقدر فسدت صلواته وقال الشافعي
هي رخصة تخيير كالانذار فصل والاحكام الشرعية بالاسرار والتهدي بانسار
المشروحة المفصلة فيل قوله اسباب معتدلة مؤخر اى الاحكام من اصلها
وفرضها اسباب شرعية فضاف الشرعيات اليها بقا الصلوة الظهر
والعصر وزكوة المار وصوم شهر رمضان وحج البيت وخبر الارض
ومحورها وان كان الموجب في الحقيقة هو الله تعالى لان تأثيره لا اسباب
بانفسها عندنا خلافا للمعتزلة الا ان الشرع جعلها اسبابا للموجب
ان العلة الشرعية على جعلية بخلاف العلة العقلية وانما جعلت
هذه اسبابا لتكون الاجاب غيبا عنا بقدر ما لا نعلم على العباد
حتى ينسئلوا الى معرفة الواجبات بمعرفة الاسباب الظاهرة

فاصل

فاحصل الوجوب في المشروعة لا اختيار للعبد فيه فلا يقتصر الى
قدرته من العقل والتبسيط اى الامر لا اذ كان حيا بالاسباب السابقة
والا اذ لا يكون الا عن اختياره فلا يفتح قبل الوجوب بقوله الباع للمشتري
اكثر من العبد فان العبد ولما اعمل اسباب الاحكام اذ ان يفصل
فقال في وجوب الايمان حدود العالم الذي هو امر على وجود الصانع
يعنى ان وجود الايمان
الله تعالى الا ان سببه في الظاهر حدث العالم شيئا ان المرداة حدث
العالم سبب لوجود الصديق الذي هو فعل العبد لان يكون سبب
الوحدانية تعالى ضرورة استحقاقه سبب وجوب الصلوة الوقت
لانها ثبت اليه قال الله في الصلوة لدلون الشمس فالشبه بالامر
افوي وجوه الدلالة على تعلفها بالوقت سببا على ضرورة تكبره
ولا يفتح الا اذ قبله ويقع بعد دخوله وسبب وجوب الايراد الخطاب
اي قوله تعالى اقموا الصلوة وسبب وجوب الزكوة مذكور المار الذي
هو مضاب بدليل الاضافة اليه يقال زكوة السابنة وزكوة مال التجارة
وبعضا عفا الوجوب ببعضا عفا النقص في وقت واحد يجوز تعجيله
على القول بعد وجوب النصاب ان جواز الايراد لا يكون الا بعد فقته
سبب الوجوب سبب وجوب الصوم اياه شهر رمضان قال الله
تعالى من شهد منكم الشهر فليصمه اى فليصم في اياه وهذا ايضا ان اليه
وتذكره وتكره لم يحز الا اذ قبله وصح بعد من المساندة وانما في الخطاب

الى امد الرعدة من ايام آخر وكل يوم سبب لمسه على حذو غني اذا بلغ
 الصبي او اسلم الكافر في بعض الشهور وازنه ما بقى الى ما مضى ازمنه
 في ايامه فقرب الصلوة في اليوم واللبلة وتسبب وجوب زكاة الز
 راس من ثمنه ويؤخذ من ثمنه ايضا في الصدقة الرأس وتضاعف
 الوجوب بتضاعف الرأس من الاول والصفاد والمالك ويدل عليه
 قوله صلى الله عليه وسلم اذ راعى كل عبد وحر وقوله اذ راعى تموتون
 ووقت الفطر شرط وجوب الاداء ولذلك تضاعف في الصدقة
 الفطر بمعنى انه رخصة لا انه سببه فيكون الاضافة الى الشرط لا ربي
 حلو بسنة وانما جعل الرأس سبباً والوقت شرطاً مع وجود الاضافة
 اليهما ولم يجعل بالوكس كما جعله الشافعي لان تضاعف الوجوب
 بتضاعف الرأس بدليل محكم على انه سبب فيرجح وتسبب وجوب
 الحج بيت الله تعالى دون الوقت ولهذا يضاف اليه قال الله تعالى
 وتكبر على الناس حج البيت ولا تكبره تكبره والوقت شرط جواز الاداء
 وليس سبباً للوجوب وانما الركبة طواف الزيادة قبل يوم النحر والوقت
 قبل يوم عرفة لان الحج منفرد على ارضه وامكنه يستعمل عليها
 جملة وقت الحج فلا يجوز تغييره في تلبية كما في ترتيب اركان الصلوة
 وانما الاستطاعة بالمال شرط وجوب الاداء وليست سبب الوجوب
 ولا شرط جواز الاداء بدليل عدم اضافته اليها وعدم تكبره بتكبرها
 وصحة الاداء من الفقير وان لم يكن مستيئراً والعشر والخراج اذ راعى

الذي يكون بالبعد النحر وطواف التمتع اي سبب

البنية تحقياً او نقباً اي سبب وجوب العشر الا من النامية بتحقيقه
 بقالة الاضافة بقا العشر الا من وجوب الخراج الا من النامية
 بالخارج نقباً با يمكن من الزراعة لكون الواجب من غير جنس الخراج
 وكان الخراج مونة باعتبار الاصل وهو الارض لانه سبب بقا الارض
 لانه يصرف الى العائلة الرايين عن غيره والاسلام فيبقى الاواني
 في ابدى ملكهم وعقوبة باعتبار الوصف وهو التمكن من الزراعة
 فاستعماله الزرعة وعمارة الدنيا مع الاعراض عن الجهل سبب
 للمدانة والعقوبة لما دوى الله صلى الله عليه وسلم راي متينا من
 اله الزراعة في ذلك قال ما دخل هذا بيت فمر الا ان تواد هذا لا يجب
 على المسلم ابتداء وفي العشر الاعتبار بالخراج الا بالزراعة حتى يحل العشر
 اذا خرج من غير ان يزرع فليس بعمارة للدين والاعراض عن الجهل ولهذا
 لم يجمع عندنا سبب وجوب الطهارة القلوة فانها تضاعف اليها
 طهارة الصلوة وتقوم بها حتى اوجب الصلوة وتسقط بسقوطها
 والحديث شرط الوجوب الاداء بامرنا فاعلموا وليس سبب الوجوب
 لانه ناقض ما هو عليه فلا يكون سبباً للوجوب بل اذا جاز الاداء بدونه
 اذا لم يزرع على نذر ولا يجب مع تحقق الحدث بدون وجوب
 الصلوة الله اعلم باب بيان اتمام السنة الواسم التي سبق
 ذكرها في اكناف ثابته في السنة ايضاً وهذا الباب لبيان ما يختص
 به السن من الخراج اربعة اقسام الاول في كيفية الاضاربنا من

من حضرت الرسالة صلى الله عليه وسلم والثاني في الاقطاع
 والثالث في بيان نقل الخبر الذي جعل حجة فيه والذاع في بيان نفس
 الخبر ولهذا قال السنة هي المروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله
 وبيان مجموع اتصالها بنا اتصالها هو القسم الاول من الادلة وانما
 ختمت وجوه الاتصال بالسنة لان اتصالها باحد طرفي ثلثة بالاحاد
 وبالشهرة وبالتواتر واتصال الكتاب بنا فليس الا بطريق التواتر
 لا غير بقاى من اقسام وجوه الاتصال التواتر وهو الكافي في الاتصال
 الذي يراه قوم لا يحسن عددهم ولا يتبين اى توافقهم على الكذب
 اكثر فمروا عنهم وبنابن امكسهم الى ان ينقل رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فيكون اخره كآله واسطه كطريقه وبهذا يظهر بطلان
 قوله من اغتر به عدد اعيان هو اثني عشر واربعون او سبعون
 بما ورد في القلن من العدد المعين ومثاله نقل القلن والقلن
 الخمس واعداد الركعة ومقادير الركوة ومخذلك وحكمه انه
 يوجب علم اليقين علما صريحا كما العلم بالمسوسات بالعبان
 من اقسام وجوه الاتصال المشهور وهو الذي يجزئ اتصاله بشبهة صورة
 لما انه كان من الاحاد في الاصل اى في القرن الاول فتمكنت فيه الشهرة
 ومن حيث ثلثة الامة بالقبول لا يكون فيه الشهرة معنى والمحال
 اى المشهور انشهر من الاحاد صراحة لان نقله قوم لا يتفق
 فلو اظهروا على الكذب القرن الثاني بعد الصحابة مرفوض ومن بعدهم الى

قول طبري

ان

الى ان ينقل بنا حقي قال ابو بكر الرازي رحمه الله احد تسمي التواتر على معنى
 ما انه يوجب علم اليقين الاستدلال والتواتر يوجب علم اليقين الصدور
 والعقيد عندنا انه يوجب علم طمانينة لا عام فطقي لما انه لا ينسج به الكتاب
 ولو كان قطعيا لجاز نسخ الكتاب كالتواتر بخلاف الزيادة على الكتاب
 مثل زيادة النسخ على النسخ والتتابع في صياغة الكفاية اليقين وانما جازت الزيادة
 به على النسخ لا على البست بنسخ من كل وجه وكذا دري عن عيسى بن ابيان انه
 ينقل جاحده ولا يكفر ولو كان قطعيا لوجب الكفاية ولما كان في اتصال المشهور
 بشبهة كان انكاره واجعا الى تخطئة اهل العصر الثاني في قوله لا الى تكذيب
 الرسول الصدوق وتخطئة العلماء لا يكون كقول بل بعبارة صاد لا بخلاف
 انكار التواتر اذ في انكاره تكذيب الرسول صلى الله عليه وسلم لوقوله
 كاخذه فصار المستوع من فم رسول الله ومن هذا من اقسام وجوه الاتصال
 خبر الواحد وهو ما يكون فيه شبهة صرة ومعنى وهو كل خبر يورده
 واحدا واثنا فصار عدلا بعبارة المعدر فيه بعد ان يكون في قرن المشهور
 والتواتر في ذلك بان يورده في القرن الاول او الثاني من يتفق موافقهم
 على الكذب فيعذر ذلك لا يخرج عن كونه خبر الواحد ان كثرة روايته وانما لم يترك
 المصريح خبر الواحد بنا على امكن الوقوف عليه من المشهور والقسم
 الثاني من اقسام السنن المنقطع وهو نوعان ظاهر وباطن فالظاهر
 هو المرسل من الاخبار اى المطلق بقاى ارساله اليه اي الملقه
 وهو المنقطع الاسناد بان الملق الوفاة وقال كافا لرسول الله ومن

من كل وجه

۱. این کتاب در کتابخانه
 ۲. این کتاب در کتابخانه
 ۳. این کتاب در کتابخانه
 ۴. این کتاب در کتابخانه
 ۵. این کتاب در کتابخانه
 ۶. این کتاب در کتابخانه
 ۷. این کتاب در کتابخانه
 ۸. این کتاب در کتابخانه

عنه الإثبات من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله الكتاب مثل حديث فاطمة
فثبت نيس في أن لا نفقة للميتة فإنه يخالف قوله تعالى استنواهن
من حيث يسكنن من وجده معناه انفقوا عليهن من وجدهم لأن الآية
وردت في المخلقات والمخالفة السنة مثل حديث الشاهدين
فإنه يخالف المشهور وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم السنة للمدعي والمبين
على من أنكره الثالث من إتمام الأربعة في بيان ما جعل المجاز فيه حجة
فإن كل أي محل الخبر

بلو شرط عدد معين لفظ الشهادة بشرائط الإخبار عن العقل والعدل
والنبط والإسلام وشهادة هؤلاء رمضان من هذا الفصل في الصحيح
لأن الثابت بما حق الله تعالى على عباده مخالفاً هو القوم ولهذا لا يشترط
الحرية ولفظ الشهادة إلا أن يكون أي حق والله تعالى عن العقوبات فيه
خلاف الكبري هو مقول خبر الراد فيها لا يكون حجة لأن ما يندري بالشهادة
لا يجوز إثباته بمناهيه شبهة وإن كان أي محل المجاز من حقوق العباد الإخبار
التي فيها التي لم يحض المجاز على الغير فيستأنط فيه سائر مسائله بشرائط
من العقل والعدالة والنبط والإسلام إذا كان المشهور عليه مسلماً ومبني
العدد ولفظ الشهادة والولاية بالحرية فلا يثبت عند الإمكان إلا بلفظ
الشهادة والعدد عند عدمه فيما لا يطلع الرقاب مثل البكارة يقبل شهادة
النساء وكذلك مثل البتة والوثنائية وعينها والشهادة بماله الفطر
من هذا القبيل لأن الفطر منفعلة لهم وإن مهمم لكف عن التورم بالشهادة

فيكون فيه الزمما محضاً وان لم يكن فيه الزم صلوته باخبار الواحد
 بشرط العين وورد العدة مثل الوكالة والمضاريات والرسالات
 في الهدايا والاذن في التجارات فيقبل فيه خبر العتي والكاذب لو جهين
 احدهما ثبوت الصدقة الداعية الى سقوط شرط العدالة والثاني
 ان الخبر غير ما هو فله شرط بشرط الزام وان كان الخبر عدلين يكون
 من حقوق العباد فيه الزام من جهة شرط العدالة والكيل ومجمل ما هو من
 وقوع العلم بفسخ الشريعة ووقع العلم بالبدل الباقية بانكاح ولها
 اذا سكنت شرط فيه احد شرط الشبهة العدة والعدالة عند
 حنيفة والله اعلم والاربع من الاقسام الاربعة في ثبوت نفس الخبر وهو
 اي نفس الخبر اربعة اقسام قسم حكم الصدق اي واجب الصدق كخبر الوكيل
 عليهم الصلوة والسلام وان جهة الصدق فيه متعين بقيام الدليل على اتم
 معصومون عن الكذب عند اي حكم هذا القسم اعتقادي اي اعتقاد
 حقيقة اي الاشارة به بحسب الطائفة قال الله جل شانه وما
 انكر الرسول لحدوه وما نكروا عنه فاستهوا وقسم تخم الكذب كعوي
 فزعون الربوبية مع كونه محدثا وكعوي سبلية الكذاب النبوة مع نطقه
 عن الهوى وحكمه اعتقادي بطلونه فتر الاستغفار بوق باللسان واليد
 بحسب الاحتياج اليه حتى يدفع فيهما عينا علي السواء كخبر الفاسق
 فيه احتمال الصدق باعتبار دونه وعقله واحتمال الكذب باعتبار بطلانه
 الفسوق يستوي الجانبان في الاحتمال ووجه التوقف فيه الا ان يظهر

ما يترجح بطلان الجانبين على بقوله تعالى يا ايها الذين امنوا ان جاءكم فاسق
 بنبأ فتبينوا الا ينقسم بترجح احدا احتماليه كخبر العدل السميع
 بشرط الشهادة في باب الدين فانه يترجح جانب الصدق فيه بدليل مشرك
 هو حيل العمل به وهو صالح للترجيح والعقود وهذا النوع وعلمه العمل به
 وهو اعتقاد عقود هذا النوع اطراف ثلثة الا طرف في السماع والفقهاء فيه
 ان يكون من جنس الاستماع مثل ان يقدر على الحديث او يقدر عليك وهو
 او يكتب اليك كتابا على رسم الكتب وذكر فيه حديثي فلون عن فلون الى اخره
 فترفقوا اذا بلغك كتابي هذا ففهمته كحديث به عني هذا من الغائب كالمطاب
 وكذا الرسالة وهي ان يرسل رسولا فيكونان حجة اذا ثبتا انهما من فلون
 والحققة فيه مثل الاجازة والمناولة بحيث لا استماع فيه ومن اذا كان
 المجاز له عالما به والا فلا والثاني طرف الحفظ والعمية فيه ان يحفظ الشيء
 الى وقت الاداء ولا يعتمد الكتاب والحققة ان يعتمد ان كان بحيث لو نظر
 ذكره يكون حجة والا فلا وعند الاظم رح والثالث طرف الاداء والفقهاء
 فيه ان يترجح ما سمي بالحفظ وعقائه والحققة نقله بمقتضى قوله هذا
 تفصيل فليطلب في موصفه فحصل في الغرض واذا وقع التعارض بين
 اي التمانع والتقابل بين المحققين اعلم ان تعارض الخبر بالنسبة الى فهمنا
 لا في نفس الامور بل في الشهادة لا بتعارض في انفسها فيضعها كيف وهو من
 سبابة العجز للجهل تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا وانما تتمتع ببياننا لجهلنا
 بالناسخ من النسخ لجهلنا بالناسخ ان لو علم الناسخ لا تقع المعارضة

والعمية

بوجه بل يكون اللوحى ناسخا للسابق واعلم ان المعارضة مركنا
 وشيخان كما فلو بد من بيانها تشهيرا لفرقتها مقابل المحتجين للنسب
 بين علي وجه بوجبه كل ضدها بوجبه الاختلاف بالاحتجين السابقين
 تقوم المعارضة لان النصف لا تقابل القوي ومشرطها اتحاد المحل
 والوقت مع تضاد الحكم كالتحليل والتحيز والاثبات والنفي فحكمه بين
 الايتين العبر الى السنة اي الرجوع اليها لان المعارضة تحققت بالسنة
 وقد تغذر على سلب الايتين اذ ليست احدهما اولى من الاخرى في العمل
 فكان لا يوجب النص في كتاب الله تعالى في خصوص الحادثة فوجبنا بالفتوى
 الى السنة مثلا لقوله تعالى فادبروا ما كنتم من القائلين فانه شامل لقوله
 المقدري ايضا لقوله في حق الصلوة فتعارض قوله واذا قرئ القرآن
 فاستمعوا له فصدا الى السنة فوجدنا قوله عليه الصلوة والسلام من كان
 له امام فقراءة الامام له قراءة تشهد للثاني فبفتح وحكم التعارض بين
 السيتين المعبر الى اقوال الصحابة او العيلى فذهبوا الى الصحابة اشارة الى
 ترتيب الرجوع اي بصاد الى اقوال الصحابة اولا ثم الى القياس وقال
 اكثر مني وخ فيه تفصيل اي هذا فيما ورد فيها لا بدور بالقياس فاما
 فيما بدد لانه كان مقدما على الاقوال وقال الشافعي رحمه الله القياس
 مقدم مطلقا وهذا المعبر حيث امكن وان لم يمكن بان لم يوجب
 بحسب ابقاء كل واحد من الامور التي وقع التعارض فيها على ما كان
 في الاصل كما في الاصل كما في سور الحما والمنازع فلهذا لا بد من ظهوره

لا ينحس

ولا ينحس ظاهر حكم التعارض بين القياسين ان كان ترجح لغيرها على
 الاخرين مع فترعها به لا يفعل للجهل بالجهل ما شاء بشهادة اوكس ورا القيس
 حجة بغيرها اليها فكان العمل بالقياسين اولى من العمل بالادلة لا تلبس
 ورا حجة الاستصحاب وهو عدم الدليل والعدم لا يكون دليلا شيئا
 فيجب العمل بالجهل بشهادة القلب الناظر بنور الله جل وفي الحديث
 انقوا اذاسة الرض فانه فيظهر بنور الله اذاسة الرض لا يخطئ بخلاف البين
 فالا لولا تركنا حكم المعارضة يمكن العمل بالبراهين وهو القياس لانه حجة
 مشرعية وقيل ان كان مع المساندا ان طاهر ونجس ولا يعرف كلاهما
 بعينه فانه ينحسب للشك ولا ينحسب للرض لتحقق الشرور في الادل
 النعينة للعطش وروا الثاني لان له خلفا يجب العيش اليه وهو انبسم
 بالترديد كان في احد الجنبين من زبلة والبري واحد فوجد بالثبت للريان
 للريان وبجرحها الى غفلة الراعي وقلة ضبطه وذلك مثل رواية ابن
 مسعود رجع اذا خلع المتابعان والسلفه قائمة بخلافه فادامع الزبلة
 عنه بدهن اشتراط قيام السلعة فاخذنا بالمشية للزيادة وقلنا لا يجزي
 التحالف الا عند قيام السلعة خلافا للشافعي ومحمد منا واذا اختلفوا في
 جعل الخبرين اي حمل على انهما خبران وانما قال النبي صلى الله عليه وسلم
 كل واحد منهما في وقت اخذوا عملهما بما رواه بحسب الامكان كما صرح
 مذهبنا بان الظاهر لا يحمل على المقيد في حدين وهذا كما روي عن ابي الله
 عليه وسلم انه نهى عن بيع المعام قبل القبض وقال العتاب ابن اسيد

حين يقفه الى الجين الفهم عن اربعة عن بيع ما لم يقبضوا فذكر فيه مطلقا
 ربي الا قد مضى ان يعمل بالحدوث لا يجعل المطلق منهما محولا على التقيد بالتمام
 حتى جازع بيع سائر العوض قبل القبض كما لا يجوز بيع الطعام ففصل
 وهذا المحجج من الكتاب والسنة يحتمل البيان فوجب الحاقه
 بما حث المحقق في اللغة الاظهار ويستعمل في الظهور ايضا يقال بان
 اي ظهر فيكون متعديا ولا رما في عرف باب الاصول اظهار الهدار من
 الكلام الاثر بالقول او الفعل للمخاطب في البيان خمسة اوجه بيان
 تغدي وبيان تغيب وبيان تغيب وبيان ضمنية وبيان تبدل
 اشار المراد الى ذلك بقوله ويكون للتغيب اي يكون بيان الكلام نادرة
 لتقدير الكلام السابق وهو تأكيد الكلام بما يقع احتمال التجاوب محتمله نحو
 قوله تعالى ولا طائر يطير بجناحه الا طائر بطير بجناحه فالطائر
 حقيقة لا يكون الا بالجناسين ولكنه يحتمل المجاز كما يقال المرء بطير
 لهمنه ويستعمل البريد فيكون قوله بطير بجناحه تأكيدا لما قبله مع
 قطع احتمال المجاز اي هو تأكيد الكلام بما يقع احتمال الحذف من
 اذا كان في العام المحتمل له نحو قوله تعالى سبحوا لا يذكروا لهم جمعون
 وذلك التقدير يقع موصولا بان يرد الكلام متبينا كما في المثالين
 المذكورين ومقصود بان يرد الكلام اولا في الحقيقة البيان لان تقدير
 الحكم الثابت بظاهر الكلام لا يغيب له فيقع متصلا ومنفصلا و
 ان يكون البيان نادرة والتغيب وهو بيان محتمل نحو قوله تعالى

في قوله تعالى ولا طائر يطير بجناحه الا طائر بطير بجناحه

ومن

مثل قولك لفلان علي ألف درهم امانه فان مقتضى اول الكلام
وجوب العدد المسمى في ذمته فلما قال امانه تغير ذلك الحكم الا
على طريق انه يرفع بعض ما كان واجبا فانه منسوخ بل على طريق منع
بعض النكاح وما رعبارة عما وراء الاشتناء فكانه قال علي ستعانة
فكان بيانا لانه يبين ان المدا من صدر الكلام وهذا القدر المدا
اسم الكل وادارة البعض شايع فسمى بيان التغيين لاشتماله على
الوصفين وتبين مع صلا لفظ اي هذا البيان بفتح صول ولا يفتح
مفصلا بالاجتماع وما روي عن ابن عباس رضي عن جواز الاشتناء
المفصل على تسليم صحة نحو علي ما اذا نوي الاشتناء عند اللفظ فز
الطهر فانه يدين بينه وبين الله تعالى فاما ان قال ربع رادي من شئت
ولم ينو الاشتناء فز قال بعد هذه الامن زيد فانه باطل ولو جاز
الاشتناء المفصل لما استقر شيء من العقود والتصرفات لجواز وقوع
الاشتناء بعد وقتان ظاهر لا ينافي الى ابطال المفسرات الشرعية
وعدم التمايز بين الصادق والكاذبة فان قيل ان خصوص العموم من
اي انما البيان قلنا هو عندنا من بيان التغيين فلا يكون متراجعا
اي مفصلا اذ حينئذ يكون منسجما ولا يكون بيانا عند الشافعي
من بيان التغير فيكون موصولا ومفصلا لاشتماله ويكون ابيانه
نارة الضرور اي يقع بسبب الضرورة وهو نوع بيان يقع
بوضع لداي البيان ان الوضع له النطق وهذا بالتكوير الذي هو

صده

صده وهذا البيان على اربعة ارجاء الاول منها ما يكون في حكم المطلق كقوله
ورثة ابوه فلانة التثنية ان صدر الكلام هو وجوب التثنية بينهما في
الارث كما في قوله فخر حقن الارث بالتثنية كان بيانا لكون نصيب الاب ما بقي
وهذا البيان لم يقتض التثنية عن نصيبه بل بدلالة صدر الكلام بعين
نصيب الاب كالتفوق لمن رفع الف درهم لآخر مضاربة علي ان ما رزقناه
تعالى من النسخ فانصف لك وسكت او فانصف لم وسكت فانه يفتح
لاقتضائه المضاربة مشتركة البرج نبيديان نصيبا حيا يكون نصيبا
مداو كالتفوق فكانه قال ولكن ما بقي اولى ما بقي الثاني منها اثبت بدلالة
حال المتكلم كسكوت صاحب الشئ عن التغيين عند مشاهدته احد منك من قول
او فعل فان السكوت في محل الاحتياج الى البيان يكون بيانا لانه حقيقة ان
لو كان الحكم بخلافه ليقين ذلك لانه لا يحمل له السكوت ان شاهد المتكلم اذ هو
مبعوث لدعوة الخلق الى الحق فسكوته دليل المشروعية وكذا سكوت الصحابة
رضوان الله عليهم جميعين ولذا جعل سكوت البكر البالغة ان بلغها النكاح
الولي اجازة منها بدلالة حالها الثالث منها ما ثبت لضرورة رفع
الغدر كسكوت المولى حين رآه عبد يبيع ويشترى فانه يجعل اذاله
في التجارة لضرورة رفع الغدر عن معاملته ان لو لم يجعل السكوت
انما كان سببا لغدرية الخلق وهو امر لهم والدافع منها ما ثبت لضرورة
طول الكلام كقوله علي مائة درهم لقوله درهم بيان للمائة في كونها من جنس
الدراهم عندنا فبازمه مائة درهم درهم واحد عندنا شافعي ومع يازمه

المعطوف والقول قوله في بيان جنس المأبأة لا في بيان الجنس والعطف لم يوضع للبيان
 لا قنصاً، المقابلة فكيف يوضع للبيان ولنا ان قوله ورد مع بيان المأبأة
 عادة ودلالة بخلاف قوله له على ما يانه ونوب فانه عندنا ايضا ليس للبيان
 فجعل على الخذف في المعطوف عليه ويكون البيان تارة للتبديل وتارة للشرح
 وفي تفسيره اقوال والاصح انه بيان انتهاء الحكم الشرعي المطلق الذي
 في تقدير اوهاضنا المستمرة بطريق الترخي ويجعل النسخ في حق المتأخر
 بيان الحكم المطلق المعلوم عندنا بقا وانما قيد بالمطلق اشارة الى عدم
 بيان نوقبت حكم النسخ حيث مشع مع كونه موثقا في علمه مع فلا يكون
 فيه معنى المرفع بل ابقاء للحكم الاثر الموقت في علمه تعالى وان كان عندنا
 اي بالنسبة اليما تبدلا وتغييرا اياه كالمقتل فانه بيان محض الاجل في
 حق علم الغيوب اذ اليت مقنول باجله وفي حق القائل تبديل وتغيير
 حتى يتوجب به القصاص والدية واعلم ان جواز النسخ متفق عليه بل
 هو اصل شرعي لا يشع نبييا صلي الله عليه وسلم تأسخ لما قبله من
 الشرايع والادبان فيكون القائل لشرعه ومستم ونبوته قابلية لاحاله
 وانكار اليهود ونفيهم الله تعالى معانده وسنن الحق القبيح لا تغلق جميع
 الاذان على صحة تزيح الاخت في شرع آدم ثم نسخ الله تعالى في التوراة
 وحده على موسى ومن بعد واما انشاء هذا منهم الاصل وهو على كونه
 ثابتا بين موسى ووالقيل لا يفتح ان يكون ناسخا لان النسخ
 تعالى ما يثبت بيان مدة بقاء الحكم وكونه حسنا الى ذلك الوقت ولا يملك

للذي

الذي في معرفة انما وقت الحس فلا يجوز النسخ به وكذا الاجماع
 لا يفتح ان يكون ناسخا عند الجمهور وعند عيسى بن ابيان مع يجوز
 ان يكون الاجماع ناسخا بحسب علم النقيين بالنسخ كما يجوز النسخ به يجوز
 بالاجماع ان القويح ما ذهب اليه الجمهور فليطلب وشهر في شرع المناد
 ولما بين ما لا يجزئ النسخ فيه شرع صفي فيما يعقوبه فقال وجوز نسخ
 كل من الكتاب والسنة الاخره وذلك اذ يوقفنا نسخ الكتاب بالكتاب
 فنسخ السنة بالسنة فنسخ السنة بالكتاب ونسخ الكتاب بالسنة
 ونفي الشافعي مع القنديين الاخيرين بقوله تعالى ما ننسخ من اي شيء منها
 نلغيه منها ان مثلها في السنة لا يكون مثله في القرآن ولا في غيره من كتب
 من الآية الواردة من قبله تعالى الجواب ان المأبأة بالخيرية فيما يرجع الى مصادق
 العباد ومصلحتهم وكذا بالمأبأة في الخبرية والمأبأة في التظم وقد يكون
 حكم السنة الناسخة غير او مثله بحكم الآية المستمرة في المصلحة فان السنة
 من الآية الواردة من جنابه تعالى له من نفس المستور صلعم لقوله تعالى
 وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى بوحى على ان ينسخ الكتاب بالسنة
 والسنة بالكتاب وانفع في كلام الله تعالى لان التوجه الى الكتب حين
 كان النبي عمر فيها ان ثبت بالكتاب فقد نسخ بالسنة التي ارجحت
 التوجه الى بيت المقدس حين قدم المدينة ثم نسخ بآية قوله وحكم شرط
 المسح بالخمر فثبت جواز النسخ في القسمين الاخيرين ايضا ويجوز
 نسخ الحكم والنسخ ببيعاً يجوز ونسخ احدهما اي نسخ الحكم دون

متلوة ونسخة متروكة
 فيكون اما الاول كقولهم ابراهيم النبي اخي الله تعالى بجوار واجتهى منها اذ لا
 تلاوة ولا عمل ولما الثاني كمنح الجرس في البيوت والزيادة باللسان في حق
 النباتات مائة للجلد البرم مع بقاء التلاوة ولما الثالث فمثل قراءة
 ابن مسعود في كفاية البين فصار ثلثة ايام من ابعات فسخت
 تلاوة بقى حكمها كما امر في تعريف القدر ويجوز فسخه في الحكم
 مع ابقاء اصل الحكم وذلك كما في صارة على النص فانها نسخ عندنا لان
 حكم المطلق اتيان المطلق وحكم التقييد اتيان التقييد من التقييد من
 البين انتفاء صفة المطلق اذا علم بالتقييد ولا يكون الا بعد انتفاء
 صفة حكم المطلق فيكون نسخا عند الشافعي بحسب ما لا ينسخ نفي كان
 الاختلاف في هذه الاصل منعنا زيادة النفي جدا على الجمل لا يجوز الواحد وهي
 قوله صلي الله عليه وسلم البكر بالبكر جلد مائة وتغيب عام لان الزنا
 نسخ عندنا ونسخ الكتاب بخير الواحد لا يجوز وجوزها الشافعي
 مع بناء على انها تخفى عندنا وانما قيدنا بقولنا لان النفي سببا
 جاز اذا اراد الامام المعالجة فيه ففعل ما انما يقال بالسنن انما التي
 وهي اي تلك الانفال اربعة صباح وسجدة واجبة فمن فيه قسم اخر وهو
 الزكاة وانما لم يذكرها لانها ليست مما نحن فيه فلو تدخل في هذا الباب لانها
 لا تصلح للوقت له به والتملة اسم لفعل غير مقصور بنفسه صدر من
 الفاعل حين قصد الى فعل صباح كمن قصد المشي في الطريق فزاد ان قصد
 الى اصل الفعل وهو المشي دون الزلل وانما يعاتب على الزلة مع عدم قصد

اياها

اياها التفسير منه كما يعاتب على الله مع عدم قصد اياها تفصيلا كما يعاتب
 من زل في العين وكذا لا بدخل في هذا الباب ما صدر من النبي في حالة النوم
 والاعمال والجلد لا يصدر من الانبياء صلات الله عليهم لانه فعل يكون
 بالقصد وانما يطلق اسم العصية على الزلة بخلاف ما لو جازى عن اقتدار بيان
 انه زلة عن جهة الفاعل كقوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام فكون موسى
 منقضى عليه فالصواب في هذا من عمل الشيطان اي صبح غفسي فوكرته فوات او من
 الله تعالى كقوله جل ذكره فغفسي ارم ربه فغوي واخذ غفوا في سائر افعاله دم
 فما ليس بسببه وطبع فقال بعضهم يجب التوقف فيها حتى يقوم الدليل على
 الاتباع وقال بعضهم بل من ابناءه فيها بطواهرا بل يتوقف في تعوي وقوله
 تعالى لقد كان في رسول الله اسوة حسنة وقال تعالى فاستجروا الذين يخافون
 من امره اي فعله وقوله وما اناكم الا بشرا فخذوا اليه العجيج ما قاله
 المقتصر ان كل ما كرم وقبح عندنا اي من افعالهم على وجه من الاربعة
 المذكورة يقتضي كراهة في كل حال ثم فعله اباة يقتضي به من هذه الخفة
 وان علم انه دم فعله بالامتنان يقتضي به من هذه الخفة كذا وكذا ما لا
 اي الا بعام على اي وجه فعله الرسول صلي الله عليه وسلم صباح يعني
 تقديده مقتضا انه صباح اخذ بالمتقين لانه اراد في شأن افعالهم لان الا
 بتمام اصل الزيادة تعالى نفس علي تحفصه فيما كان مخصوصا به دم بقوله
 تعالى خالصا من دون المؤمنين فلو لم يكن مطابقا فعله ولما لا لوجه
 في الزيادة به ولم يكن لقوله تعالى خالصا فائدة لخصول الاختصاص به

قوله والعجيج الى آخره معطوف على قوله والعجيج ان كل ما علم له ان شرع
من قبلنا من الانبياء صلوات الله عليهم وعلى نبينا فاننا اقتداء
وعما والا اذا ثبت نسخها لقوله تعالى اولئك الذين هم اعداء الله
انما امر الله تعالى بنسبه ان يعقدي اليهودي والمجدي اسم يقع على كل الايمان
والشرع اذا فرض الله تعالى اوله وسوره من غير ان يكون له شيء من ذلك واعلم انه يجوز
ان يعقدا الله تعالى بنسبه بشريعة من قبله من الانبياء صلوات الله
عليهم وياهم بالتابع ويجوز ان ينهي عن اتباعهم ليس في ذلك استبعاد
واستنكار لجواز ان يكون للشئ مصلحة لقوم في زمان ولا يكون
مصلحة لقوم اخر في زمان اخر ويجوز ان يكون مصلحة لهما معا
وبالعكس وانما قال والعجيج للاختلاف فيه ولما احتمل استماع الصحابة
رضي الله عنهم في ذلك فاسان بالحق تقليد هم باخذ السنة نقارا لعلها
وتقليد الصحابي رضي الله عنه والعجيج على ما قال ابو سعيد البرقي بان
تقليد الصحابي من واجب اعلم ان التقليد عباد عن اتباع الرجل غيره
فيما سمعه منه او راي من فعله معتقدا للحقيقة فيه من غير نظر وتامل
فيه كانه جعل قوله قلوة في عنقه من غير مطالعة دليل فيه وانما كان تقليد
الصحابي واجبا لقوله هم اصحابي كالتحريم باقتداءهم اقتديتم فصار قول
الصحابي حجة كرامة له لمصحبته برسول الله وم وان احتمل القول كما صار
اجماع هذه الامة حجة كرامة لهم بالنسب وان احتمل قوله بتولاه التحسين
خبر بعد خبر كقرينة المصنفه والاستثنان في الجناية وعدم اشتقاق الوتر

بما

بما لم يسل من الذم وكنا القياس فيها بقول ابن عباس رضي الله عنه
ان القياس في الاثر كونهما سنة كما كان في الوضوء وفي الثاني كونهما
نافضا لا اقل من دليل كما قاله زهير الظهور من يدان الا في قياسا
على ظهور البوار من راس الاخير ويجوز تقليد التابع الذي ظهر فتواه
من الصحابي على الاصح اعلم ان التابع ان كان له دليل في درجة الفتوى
في عمدة الصحابة ولم يراعهم في الذي لا يجوز تقليد بالوفاء وان ظهرت فتواه
في عصرهم كان مثله في جواز التقليد لهم عند بعض مشايخنا كالحسن وسعيد بن
المسيب والحق والمعتبي وشيخ وعلمة ومصدري رحمهم الله تعالى وعند
بعضهم لا يفتح تقليد هم ايضا لعدم احراز السماع في حقه وجبه الاثر انه لما
ادرك عصرهم ومنهم من الفتوى وحكم خلاف رايهم ورضوا بحكمها صار
كواحد منهم ان قد خرج ان عليا رضي الله عنه عاظم الى شيوخ في رده مع فتوى
فقال شيخ اليهودي ما تقول قال ردي في يدي فطلب من علي شاهدا
فادعاهما للحسن ومعاذ الله فشهدا له فقال شيخ اما شهدان فولاوا جازين
لك واما شهدان فولاوا انسان فلا جازين حالك فسلم الدرع الى اليهودي
ورضي على بذلك الحاكم مع ان رايه جواز شهدان الا بن لا يبيد فقال اليهودي
اصبر المؤمنين مشي معي الى قاضية فقضى عليه ورضي به صدقت الله
انما الدرع ان قال شهدان لا اله الا الله وشهدان محمد رسول الله
قال علي رضي الله عنه الدرع لك وهذا الغرض لك وكان معه حتى قتل يوم
صفين وكذا روي عن بقية التابعين المذكورين انما ذلك فاطلب

في قوله باب الاجماع وهو في اللغة الغلبة على المسير فاعلم عليه
وفي الشريعة هو عبارة عن اتفاق علماء كل عصر من اهل العدالة والاجتهاد
على حكم وركنه نوعان غير مبرور وهو الحكم بينهم بما يوجب الاتفاق او بشرعهم
في الفصل ودرجته وهو ان يتكلم او بفعل البعض دون البعض وفيه خلون
الشافعي حيث لا يشترط الكل ولنا انه لو شرط الاتفاق لاجماع تفصيل
الكل لوجب عدم انعقاد ابد الغدرة واما صفة الاجتهاد فشرط
في حال دون حال اصاب في اصول الدين لنقل القرآن واعداد الكيفان
وصغار البرزخية والعوام كالمجتهدين في ذلك الاجماع واما فيه يختص
بالداعي فلا عبرة لمخالفة العوام ولا للعلماء الغير المجتهدين فسادوا
كالجائدين والقياس في هذا الحكم ولا يشترط كون اهل الاجماع من
الصفحة او من الفرة ولا من اهل المدينة كما قبلنا في العلماء اجماع هذه
الامة تجتمع بحجة كقوله تعالى كنتم خير امة اخرجت للناس فاصبر بالجملة
وتنهون عن المنكر وقوله تعالى وكذلك جعلناكم امة وسطا وقوله
لا يجتمع امي على الفلانة وما زاد المؤمنون حسنا فهو عند الله حسن
وهذه النقص لا تختص قومها بسبب او مكان او فدية وقبل انقراض
شرط لثبوت حكم الاجماع لاحتمال الرجوع البعض قبل انقراض العصر وجعل
في المطولات والاجماع مراتب واعلم ان مراتب اجماع القضاة نفسا فانه مثل الامة
والجانب المتوافر فيكون جاحدا كما ينفرد جاحدا ما ثبت بالكتاب او التواتر لانه
لا خلون فيه كاجماعهم على خلوة ابي بكر رضي الله عنه اجماع لا خلون لاجد

في

في صفته لوجوده في الدستور واهل المدينة فيهم في الذي يرض البعض
وسكن آخرون لان التكرار في الدلالة دون النقص فاجماع من بعدهم على
حكم لا يظهر خلون من سبقهم في حجة الحق المشهور من الحديث ثم اجماعهم
على ما سبقهم في مخالفة بمقالة خبير الواحد في كونها حجة العمل ومن العالم
واختلاف الامة على قول الاجماع على ان ما عداها بالخلو فالبعض الناس قالوا
عندهم يجوز اختراع قول آخر لان السكون عن قول لا يبدل على في قول آخر وقول
الجماع اذا اختلف على قول الحق لا يبدل وقولهم لا نضم اجماعهم على حكم
الاقوال في الحارثة ان لا يجوز ان يظن بجماع الجهل في قول هذا اي الاجماع
في العناية خاصة لما هم من الفضل والسابقة ولكن ما ذكرنا من
المعنى لا يقتل بينهم وبين غيرهم باب القياس وهو في اللغة التقيد
بقول الفصل بالفعل اي قدر به وفي الشرح ابانة حكم لاجد المذكورين
بمثل ما تبين في الخبر وانما اني بالفظ الابانة ومن الاثبات والتخيل لان
الاثبات من جناب من لا يظهر على غيره احدا وانما القياس الابانة والاطهار
نقط وفي كل واحد من اجزاء التعريف اختلافا من شئ يعرف بالتأمل وهو
حجة عقلا ونقلا واما النقل كقوله تعالى فاعتبروا يا اولي الابصار
ولقد علمتم الساعة الاولي فلو لا تذكره وحديث عمار بن مشهور
وهو انه دم قال حين رجعته الى اليمن به تعقيب بامامنا قال بكتاب الله
جل قال فان لم تجد في كتاب الله تعالى قال بسنة رسول الله قال فان لم
تجد قال اجتهد برأي فقال النبي ومحمد الله الذي وفق رسوله

رسوله لا يرضى به رسول الله وكذا ان يرضى به رسول الله
 رضى الله عنه وما المفقول فان الاعتبار واجب وهو التأمل
 فيما اصاب من قبلنا من المثلث باسباب نفقت عنهم لنكتف عنها
 اختلاوا عن مثله في الجزاء ان لا يشترط في القلة بوجوب الاشتراك
 في القول ولما كان للقياس شرطان انتفى الشرط الثاني بوجوب
 في بيانه وقال بشرط ان لا يكون المقيس عليه حكما بالباء بمعنى مع
 والغدير راجع الى القيس عليه وفي قوله بنقض اخر بمعنى السببية
 بمعنى شرط القياس ان لا يكون القيس عليه اي الاصل محض صا
 بالحاكم الوارد عليه بسبب دليل آخر على اختصاصه به مثل قوله وم
 من شهد له خبره مع غيره ونحو ذلك على قبوله بشهادة المفرد
 لكنه محتسب بمحل وروى وهو غير ممة بدلالة نص آخر على اختصاص
 ذلك الحاكم به وهو قوله تعالى واشتهدوا بشهادتين من رجالكم
 فانه لما اوجب على الجميع صدقات العدد في الشهادة لم يرضه نقدي
 قبوله بشهادة المفرد ثم اذا ثبت بدليل في موضع كان مختصا به
 ولا يتجاوز غيره ومثل رسول الله وم في حله يمنع منسوخا كماله
 وم بمعنى لا يقاس عليه في موافقة غيره على الارجح لاختصاص ذلك
 الحاكم به وم بقوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث
 ورباع لا يقال ان ذكر المثنى لا ينافي ما عداه لا يقال ان التكون
 في محل البيان بوجوب الحكماء من قاعدة الاصوليتين واعلم ان

الاول

ان الاصل عند اكثر علماء الامم هو الحكم لنفسه عليه كما ان القيس الاخر
 على ان يرضى به رسول الله بوجوبه متفاضلا كان الاصل هو التبرع عندهم عند العنق
 الاصل هو الدليل الدار على الحكم كقوله وم المصلحة بالخطبة متفاضلا وكما لو قيل
 والقفل ربان كان الاصل هو الدليل عندهم وعندنا بقية هو الحكم في المحل
 لنفسه ومن الحكم واحد في العنق وكان التنازع راجع الى اللفظ لا الى مكان الطلاق
 الاصل على كل واحد منها لما انفرد من الشرط الا ان شرع في الثاني وقال
 وان لا يكون الاصل اي حكم الاصل والمضام مخدوف معدولوب
 عن القيس الغدير في راجع الى الاصل والباء للنفقة فان العدول لان م
 وهو البيل فيكون المقيس من شرط ان يكون حكم الاصل على اي ما يلو عن
 سبب القياس لان حاجتنا الى اثبات الحكم في الفرع بالقياس على الاصل
 فثبت حكم الفرع في الاصل على خلاف القياس الشرعي لم يحجز اثباته في الفرع
 بالقياس من غير هذا الاصل وتيقبه فلا يستقيم اثباته به كما ان القيس الثاني لحكمه
 بحجز اثباته به مثل بقاء القوم مع الاكل والشرب فاسبابا فانه ثبت لها لغا
 القياس بقوله وم على صومك فانما اطعمك الله وسقاه الله تعالى والقياس
 ان لا يبقى القوم لمزاوله وهو الكف عن شهوة البطن والفرج وان
 ثبت هذا الحكم للقوم بهذا النوع من الناسي على خلاف القياس لا بقباس
 عليه الاكل والشرب خطأ ان حكمهما لما قلنا انفاقا لخلاف موافقة الناسي
 وصافي معناها بالاكل والشرب في بقاء القوم ليس بالنعيل وانما هو لانه
 لنقص لان كل من سمع قوله فانما اطعمك الله وسقاه الله فانه لما قلنا الناسي

هو ما ثبت بمعناه لغة لا بجنتها وبالرواي م

غير جان على الضرر حيث اضاف الفعل الى فائدة تعالي فلم يكن الصائم ما كان عليه
 القوم والجماع مثله لان الجماع غير جان على القوم لانه غير قاصد بشرط
 الثالث بتعدي الحكم الشرعي الثابت بالنسبة للفرع مما هي نظير ذلك الاصل
 ولا ينقص عليه اي في الفرع اعلم ان لهذا الفصل منه الشرط ستة
 نبور كل منها احتراز عن مشي وصلاح ان يكون كل منها مشروطا بغيره
 في الحقيقة ومع ذلك جملتها واحدة اشارة الى رجوع الكل منها الى تحقق
 التعدي فانه لا يتسم الا بالجميع بخلاف المشطرين الاولين اذ هما ليسا
 من التعدي بل من شرطه فنقول اما القيد الاول فانه مثل حكم الاصل
 مستغنيا اشار اليه بقوله بتعدي ما احتراز به عن التعديل بالعلة القاصدة
 لا يجوز عندنا خلوهما للشافعي مع والقيد الثاني ان يكون التعدي حكما
 بشرط احتراز به عن اللغة ان هي لا يجري فيها القياس فلا يجوز التعديل
 لاثبات اسم الزنا للواحدة لانه ليس بحكم شرعي يعني لا بقول الزنا سفيح
 صله محرم في محل محرم وهذا المعنى موجود في الواحدة فتكون زنا فنجري
 عليها حكم الزنا والقيد الثالث ان يكون الحكم ثابتا بالنسبة لغيره عن
 الفرع ان لو كان فرعاً لآخر لا يجوز القياس عليه ويجوز بعض الشافعية
 والقيد الرابع ان يكون التعدي بعينه غير تغيير احتراز به عما يوجب
 تغيير في الفرع ان لو وقع في ذلك الحكم تغيير في الفرع لا يكون الثابت
 في الفرع مثل الثابت في الاصل فلا يجوز القياس والقيد الخامس ان يكون
 الفرع نظراً للاصل في اللغة والحكم احتراز به عما لا يكون نظير فيهما ان لو لم

يكن

يكن نظير يكون الحكم في الفرع بالمرأى من غير الخلق باصل وهو بالحل والقيد
 السادس ان لا يكون في الفرع نفس احتراز به عما يوجد فيه نفساً كان نقص
 فلا يجوز من ان يكون حكم القياس موافقاً لحكم النفس او يكون مخالفاً وكلاهما
 لا يجوز لخالق الاقوال عن الفائدة ويطأون الثاني ويشترط الرابع ان ينفذ حكم النفس
 بعد التعديل على ما كان اي يبقى حكم النفس المقتل بعد تعديله على ما كان قبل
 تعديله لان تغيير حكم النفس بالمرأى في نفسه باطل سواء كان في الفرع او في الاصل
 فان قلت القياس لا بد وان يغير حكم النفس من المخصوص الى العموم فلا وكان
 عدم التغيير مشروطاً بالمرأى ويطأون القياس بالكلية قلنا المبدأ ان لا
 يتغير المعنى المفهوم من النفس لفتقبل التعديل به وروى التعديل من المخصوص
 الى العموم فانه من ضرورة التعديل والتحقيق ان التعديل على حكم الشيء لا ينال
 عمومته لكن بنيان خلافه وذلك مثل تعديل الشافعي ربح في قوله تعالي فكفارته
 اطلاق عشرة مساكن فانه علم الاطعام بالتمليك اي اشتراطه به قياساً
 على الكسوة والاطعام لغة جعل الغير طاماً لاملالك وكان هذا مفهوماً للنفس
 قبل التعديل سواء حصل بالاباحة او غيره فاما علمه بالتمليك فيغير بعد التعديل
 ما هو المفهوم من النفس قبله حيث لا يخرج المكفر من هذه الكفارة فمحمدر
 الاباحة وهو بالحل لانه لا يجوز التعديل على وجه يغير حكم الاصل في الفرع
 فلاون لا يجوز على وجه تغيير حكم النفس في غير المتخصص عليه او لي نالما فرع
 من بيان الشرط القياس اذ ان يشرع الى بيان اركانه فقال وركانه
 اي ركن القياس ما اي وصف مشترك بين الاصل والفرع جعل عاملاً

اي علامة وانما جعل هذا كذا لان ذكر الشيء ما يقوم فذلك الشيء به ولا
 قيام للقياس الا بالوصف المشترك بين الاصل والفرع وانما جعله علامة
 لان عمل الشئ اما دل على الحكم لا موجهية له وانما الموجه له هو ان
 تعالى والقياس ذكر القياس وصف مشترك جعل علامة على حكم النص
 بما اي من بعض الاوصاف التي اشتمل عليها النص يعني ان ما جعل علما
 على حكم النص ينبغي ان يكون من الاوصاف التي اشتمل عليها النص اما
 بصفة كمال الكيل والنجس والتأخير بصفة كاشتمال النص التبع على الكيل
 والنجس والتأخير بصفة كاشتمال النص التبع عن بيع الابن على العمد عن
 النسيان وانما قلنا من الاوصاف لان جميع اوصاف النص لا يجوز ان يكون
 علامة لانه نائيل لكثير من الاوصاف في الحكم جعل الفرع نظير الذي فيه مجوز
 التبع في الحكم راجع الى النص وفي وجوده راجع الى ما والباء للسببية
 وفي فيه الفرع يعني جعل الفرع مماثل للنص اي المنصوص عليه في حكمه
 من اللوازم والفساد والحل والحرمة بسبب وجود ذلك المعنى في الفرع
 ويكون تفصيل هذا الباب خارجا عن القياس في مثل هذا المذهب ترك
 المصريح وتوحيده فاما طلب في القولات ففصل هذا فصل بين مباحث
 القياس وبين مبحث القاس وانما عقب باب القياس بهذا انه
 القياس لا بد له من قاييس فقال وشهد الاجتهاد وانما لم يسم الاجتهاد
 لشوئها عند الاصوليين وهي عند هذا المذهب وفي استخراج الاحكام
 من الاقوال الشرعية ان يحوي اي يحيط المجتهد علم الادب بجمعا نية

بصفة كمال

اي مع

اي مع معانية ذلك وشعار وجوهه التي من ذكرها من الحاش والمعار وغيرها
 ولا يشترط ضبطها بل يكفي ان يكون عالما به وانما يرجع اليها وقت الحاجة
 قبل المداخلة في الكتاب ما يتفق به الاحكام وذلك بقوله خمسة ما يفتي قبل
 قوله من استأينة آية وان يحوي علم الشئ بظهرها السابقة والمداخلة
 ايضا ما يتفق به الاحكام وهي زيادة عن الف على ما بين في كشف الاسباب
 وان يحوي حق القياس اي طريفة مع شريط وحكمه الاصابة بفعل الذي
 حتى قلنا ان المجتهد يخطئ ويصيب وهو قول الاشعرية والقاضي ابي بكر
 والقاضي محمد بن عبد الله بن علي والحاشي في موضع الخلاف واحد عندنا
 وعندهم متقدر وهذا الخلاف في الشرعيات لا في العقليات الاعلى
 قول بعضهم من اعلم ان المجتهد اذا اخطا كان خطيئا ابتداء وانتهاء عند البعض
 وهو اعتبار الشيخ ابي منصور والاحتياط انه معيب ابتداء اي في نفس الاجتهاد
 بمعنى ان يكون فعله ذميا ولو شبه بغيره ان يكون مأجورا وخطيئا انتهاء اي في
 اصابة المطلوب فاصل في الاحكام المشتركة من التحمل والحرمة والوجوب
 والغرض وغيرها التي ثبتت بها الجنية السابق ذكرها من الكتاب
 والنية والاعمال اربعة اقسام رتب حق الله تعالى في احوالها حال
 من الحقوق وتجعل كونه تميزا على الخضع والمداخلة من حقوق الله تعالى
 ما يتفق به النفع العام كحرمة التافان نفعه عام وهو مساو في نسبته
 وانما نسب الى الله تعالى بغيرها لان الله تعالى يتعالى عن ان ينتفع بشئ
 ومن كون ان تاحق الله تعالى خالصا لا يباح باباحة المداخلة والتزويج

والثاني حقوق العباد خالصة وهو ما يتعلق به مصلحة خاصة كحرمة مال الغير ولهذا يباح ما له باطنها كدخولها في التنازل والثالث ما اجتماعه اى حق الله تعالى وحقوق العباد في ذلك الشيء فحق الله تعالى كحرمه الفوذ فان فيه حق الله تعالى لانه شيع زاجر وحق العبد لانه فيه رفع العار والرضا عن المذنب وحق الله تعالى فيه غالب حتى لا يجرب ذل الموت واستقاط بالعضو والبلغ اجتماعه وحق العبد غالب كالفصاح فان حق الله تعالى وهو اخلا العالم عن الفساد وحق العبد لوقوع الجناية على نفسه وهو غالب فغير بان الا رد صحة الاعتبار عنه بالملاصحات والعفو وحجاب الحقوق الاربعة تنقسم الى اصل وخلق وانقسم الاقرار الى ايمان اصله التيقن والافتراء كما هو من مذهب الفقهاء فخر خاد الاقرار اصله خلافه عن التيقن اى عن الايمان الذي هو التيقن والافتراء في احدهما الدنيا بان يقوم مقامه وبنيت عليه حكمه كما في المأذون على الاسلام فان اقراره قام مقام مجموع التيقن والافتراء لان عدم التيقن فيه وهذا كما اثاروا احد الابوين الايمان خلفاء عن اوار التيقن حتى يجعل صامما باسلام اصلها العجز عن الاقرار وانقسم الثاني اى الخائف ما يتعلق به الاحكام المشتركة في حق غيره لاقرضها سبب وهو اقسام الاقرار بنسب حقيقي ومهديا يكون بطريقا الى اقسام اخرى من العاومة لاقتناست بطريق الى الحكم وانما هي والذاعني طريق الحكم من غير ان يضاف اليه وجوب ولا وجود ولا يعقل به معاني العلل اى لا يكون

له

له تأثير في وجوب الحكم اصله لا بواسطة ولا بغیر واسطة فخرج به البس الذي له شبهة العلة والسبب الذي فيه معنى العلة والثاني من اقسام السبب سبب جازي كاليمين بالله تعالى وغيرها مثل اليمين بالطلاق والعتاق وانما اصبحت اليمين بالله تعالى او بالطلاق او بالعتاق سببا جازيا لانها انما اشترعت للبر سواء كانت بالله تعالى او بغیر والبر فقط لا يكون طريقا الى الكفارة في اليمين بالله تعالى ولا التجدي في اليمين بغیر الله تعالى انا البر مانع من الحنث لانه ضده وبدون الحنث لا يجب الكفارة ولا ينزل الجناح لان المانع عن الشيء لا يكون سببا لثبوته وطريقا اليه ولا كفالة لما امكنه ان يقضي الى الحكم عند ذوال المانع سميت سببا لذلك فانه الجناح جازا باعتبارها جوهر كما يستمر في الحق صينا الاعتبار بهذا الاعتبار في قوله تعالى انك متب رانتم صيتون وهذا عندنا والمشافعي رجع الله تعالى جعل اليمين كالمعلق بالشروط مسبب وهو معنى العلة في الطلب وجهه وجوابه في المطول انما علم ان المعلق الذي مستنياء مسببا جازيا له شبهة الحقيقة اى شبهة كونه علة حقيقة للجناح من حيث الحكم وعندنا رجع هو حال من شبهة كما هو حال عن حقيقة العلة حتى يبطل التيمن التعلق عندنا ولا يبطل عندنا والثالث من اقسام الاسباب ما اشار اليه بقوله الاجاب المضاف كقوله انت طالق عندا سبب للمحال الا ان حكمه تأخر بواسطة الاضافة وهو من اقسام القلار على ما يجني لقسامها وجه الحصر في الاسباب على ما قال ابن اللكثير ان الغرض من الحكم ان يكون

في المثال او في المثال الثاني هو السبب المجازي والاذا ان يكون له
 ثانياً لولا فانه هو السبب الذي في معنى العلة والثاني السبب الحقيقي والثاني
 من القسم الثاني المتعلق بالاحكام العلة وهي عبارة عما يضاف اليه
 وجوب الحكم اي ثبوته احقر فربما عن الشرط ابتداء اي بلا واسطة
 يخرج به السبب والعلامة وعلمية العلة والتعليقات واشتمل التعريف
 العلة الموضوعة كالبيع والتكاح وغيرهما والعلة المستنبطة بالاجتهاد
 كالعلة النشئة في القياسات وهي اي ما يضاف اليه وجوب الحكم تمام
 سبعة لان الشبهة لا تتم الا بامتنان فلتا احدها ان يكون العلة
 اسما موضوعة لموجها وضاف ذلك الحكم الموجب اليها بلا واسطة
 والثاني ان يكون علة معني بان يكون صفة في ذلك الحكم والثالث ان يكون
 علة حكما بان يكون بحيث ثبتت الحكم عند وجودها من غير نكاح نيا غير
 استكمال هذه الاوصاف وعدم استكمالها تنقسم الى سبعة لان ان لم
 يوجد الاضافة والمناظر والتميز لا توجد العلة اصلا وان وجد
 احدها مستفردا يحصل ثلثة اقسام كما ان كانت العلة اسما اي صرفة
 فقط لا معني وحكما او كانت معني فقط لا احوية او كانت حكما فقط مثال الاول
 كما يجاب المعاني بالشرط ومثال الثاني كاحد معنى العلة التي هي ذات
 وصفتين مثالها زواج النوبة الثابتة باحد الوصفين القدر والجنس
 ومثال الثالث كالشرط الذي يمتنع عن معارضة العلة مثل جفيا البنين
 وان وجد الاجتماع منها بين الاثنين ثلثة اقسام احدها العلة اسما ومعني

لوحكما

الاحكام العلة اسما وحكما لا معني العلة معني وحكما لا اسما ومثال الاول
 كالبيع بشرط الخبار ومثال الثاني كالسعة للجنسية والنوم للحيث
 ومثال الثالث كاحد معنى العلة وان وجد الاجتماع في الثلث يحصل قسم احدها
 فيبقى الاقسام الى سبعة مثالها كالبيع الطلق والثالث من القسم الثاني
 المتعلق بالاحكام الشرطية وهو ما يتعلق به الزجر والرحمة علم ان ما يطلق عليه
 اسم الشرط خمسة بالاشارة بشرطه بشرطه في حكم العلة بشرط
 له حكم الاسباب بشرط اسما الاحكام الشرطية هي كالعلة كالحالة كالحكم
 في الثاني والبيع من المتعلق بالاحكام العلة وهو ما يعرف بكسرها
 مع التشديد الزجر اي وجود الحكم غير متعلق بوجوده وجوب
 فيكون العلامة لا يلو على ظهور الحكم عند وجودها فمثل النكاح في
 في الصلوة فانها اعلام على الانتقال من مكان الى مكان وقد يستفي العلامة
 بشرط كاجازة وذلك كاحصان في باب الزنا قبل احصان الزنا عيان
 عن اجتماع سبعة اشياء العقل والبيان والمخبر والتمكك الصحيح والدخول
 وكون كل واحد من الزوجين مثل الاضة محفة الاضطر والاسكود ومن
 بنسجة كون الاضطر بشرط كاجازة وعلاوة حقيقة لا يفهم شهود
 ان اجعل بعد التجمع مع شهود الزنا دية المجرم لان احصان علامة
 والعلامة غير صالحة لثبوت العلة لما عرفت انها لا يتفق بها وجوب
 ولا وجود ولا يجوز اضافة الحكم اليها بخلاف ما اذا اجتمع شهود الشرط
 وحدهم فافهم يفهمون عند بعض المشايخ رحم الله لان الشرط صالح للثبوت

بشرط

لعلة عند تعدد اضافة الحكم اليها لتعلق الوجود به وثبوت التعدي
 منهم فصل في بيان الاصلية كما دفع من بيان الحجج وما يتعلق
 بها شرع في بيان الاصلية ان هو صراط التكليف والخطاب فيكون المعنى
 في بيان اهللية التكليف والخطاب فقال العنبر نجا اي في الاصلية
 الفعل ان خطاب من لا يفصل فيجوز ان كان معتبرا فيه لكنه خالف متفادنا
 فذكر من صغير يستخرج بعقله ما يجهل عنه الكثير قالت الاستغربة
 لا عبرة للعقل اصلا في معرفة حسن الاشياء وتبجحها ولا في ايجاب
 شئى ربحه من غير السمع واذا جاء السمع فله العبرة وروى العقل
 ايضا وهو قول اصحاب الشافعي رحمهم الله حتى ابطالوا ايمان صبي عاقل لعدم
 ورود الشرع به وعدم اعتبار عقله وقالت المعتزلة ان الفعل على وجه
 لما استخذه وحكمة لما استبحر على القطع فيهما فوق العمل الشرعية
 وقالوا لا عند من عقل في التوقف من طلب الايمان والعقبي العاقل كلن
 يا الايمان ومن له تبلغه الدعوة اصلا فاما لم يعتقد ايمانا وكفرا كان
 من اهل النار لوجوب الايمان بمجرة العقل واقابى الشرايع معذور
 حتى يقوم عليه الجنة وهكذا روي عن ابي حنيفة ربح الله عليه مشايخنا
 رحمهم الله من اهل السنة ونقول في الذي لم تبلغه انه غير مكلف بمجرة
 العقل فاذا لم يعتقد ايمانا ولا كفرا كان معذورا اذ لم يصادف مدع
 يتمكن فيها من التأمل والاستدلال بان هو لحد البالغ في فلة يلبك ربات
 من عند ان تبلغه الدعوة من كماله شعوبه ان عقل عن الاعتقاد حتى هلك

ان

واعتقد الشك ولم تبلغه الدعوة كان معذورا ولا يفتح ايمان العقبي
 العاقل عندهم وعندنا يفتح ايمان العقبي العاقل وان لم يكن مكلفا به
 فيجب القول بصحة لادته تقع كخضعتي افتح على كرام الله وجهه بذلك على
 الاصحاب وقالوا سبقتم الى الاسلام طرا أصيبا ما بلغت وان علمى الله
 اعلم ثم الاصلية نوعان اهللية وجوب وهي صلاحية لوجوب الحقوق عليه
 وله ربح لا تثبت الا بعدد من دفعه هالكة وهي محل الوجوب والذمة
 في اللغة وفي الشرع نفس لها عهدا بقا نيل من عابى العقبي مكان من
 حقوق العباد من الفهم والعرض وفقة الزوجان ومكان عقوبة
 او جزاء لم يجب عليه كالمقاص وغيره وحقوق الله الما لينة يجب عليه
 كالغنى والمباح والنوع الثاني اهللية اداء وهي نوعان فاصلة ينسبني
 على القدرة القاصرة من العقل القاصر والبدن القاصر كالعقبي العاقل
 والقوة الباطنة وينسبني على ذلك الاصلية صحة الاداء دون وجوبه
 وكامله ينسبني على القدرة الكاملة من الفعل الكامل والبدن الكامل
 وينسبني عليها وجوب الاداء ونوجه الخطاب ولما بين نفس الاصلية
 شرع في معضياتها فقالوا ومنه ضاغطا نوعان الاول استماؤن قبل ان قد
 نغالي حل من غير وضع واختيار من العبد كالنفس وانما عذر النفس
 من العوارض مع انه من اصل الحافظة بناء على انه لا يدخل في حاجته الانسان
 فكان عارضا اعلم ان الصفة في اقل اصره كالجنون في عدم العقل وغير
 الجنون في ان العقبي اذا اسلم عن امانة بوضعه من الاسلام الى العقل

راكم

لأن الصغر لم يجد فيه نافعاً خيراً لآلته إذا لم يؤخر بل عمره عن علي أبيه
 فأيما نفع العفة قد يطالب بالمهر في الحال وهو محض وهو ليس من أصلها
 وإذا أسلمت امرأة المجنون بعد عرض علي أبيه فإن أسام أحد الحكماء بالسلامة
 المجنون تبعاً وإن أبياً يفرق بين المجنون والمعتدلة ولا يؤخران لأننا بدت
 فالشأن أن المجنون لا عدله فلو لم يكن بكفران موصلة تحت كافر
 وهو ضرر على المجنون ~~لأنه~~ محل الغمغم بحيث يمنع جوارحه
 بالإفكار والإفراغ من العقل وهو القياس يسقط كل العبادات المتفاته
 القدره ولهذا علم النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه استحسن أن إذا لم
 يتدلى بسقط الوجوب لعدم الحج الخلق بالنوم والاعتماد وفقاً إذا اعتدوا
 من لزوم الإزالة موزناً إلى المنع وهذا الاستحسان في المجنون العارضي
 بأن بلغ ما قلنا من أن المجنون لا يقبل قتل الصانع أي يوسف وعند
 محمد هو منزلة العارض وقيل الاختلاف على العكس والنسب وهو عني
 عن النعمة وقيل هو محض من ربي لا مكسب مما كان يعلمه مع علمه بأمر
 كثيره لا باحة احتذر بقوله مع علمه عن النوم والاعتماد بقوله لا بانه عن
 المجنون وهو لا ينافي الوجوب في حق الله تعالى كالصلاة فإنها تقضى
 إذا نكرت ناسياً لكن النسب إن كان غالياً كما في الصوم والسننمية
 في الذبيحة وسلام الناس في العفة الأولى يكون عفو ولا يحجب عن
 في حقوق العباد حتى تلف ما الإنسان ناسياً يجب عليه الضمان
 والنوم وهو فطره طبيعة يحدث في الإنسان بلا اختيار منه وهو

عبد

عجز عن استعمال القدره فإن جيباً خيراً المطلب في حق العمل ولم يمنع الوجوب
 لاحتمال الإرداء بالإنشاء أو القضاء على تقدير عدمه وبناءً على الاختيار
 أصلاً حتى يملك عبادته في الطلاق والعقار والإسلام والزرع والبيع و
 والشراء ولم يتعلق بغيره وكلامه وفهقه في الصانع حكمه والدين وهو
 عجزه كما لا يقدر على ما يقدر عليه إلا حله من الشهادة والولاية والقضار
 وما كنية المار وغير ما وإنما شاع ~~على~~ الكفر لأن الكفر لما استكشف
 عن عبادته انتحل ذكره بعد ما حل في إبان الله الدلالة على وحدانيته
 جعلهم عبداً عبد الله القوم البهائم في التملك من أنفسهم وهو فاته
 نوعي غلبته في العقل فليس صاحبه فخلط الكلام ببعض كلامه كقول القائل
 وبعضه بكلام التجانيين وكذا ما يورد وهو كالمصاع العقل في الأحكام
 حتى لا يمنع صحة القول والفعل فيقع عبادته وإن لم يجب عليه وإسلامه و
 وفوق كل بيع مال غيره واعتناق عبده من ربحه منه قبول العبة كما تقع من العبي
 لكن الفقه يمنع العهدة أي المأمورية فيه بقدره فلا يربط البني الوكالة بالبيع
 بتسليم البيع ولا يربط عليه بالغيب ولا يؤمر بالخصوص ولا يقع طلاق أصداًته
 ولا اعتناق عبده ولو باذن الوالي ولا يبيعه ولا شراؤه بدون الوالي ولما جازمان
 ما استهلك من الأموال فليس من العهدة المنوعة أي هي تحمل العقوب في الشئ
 وضمان المستهلك لا يحملة في الشئ لأنه حق العبد أن العملان المعنوي نصيب
 عليه ولا ية الغير ولا يثبت على الغير ولا يثبت له عا جبه عن نفسه ولذا سقط
 عنه الخطاب كالعبي حتى لا يجب عليه العبادات ولا يثبت في حقه العقوبات

والحيض والنفاس وهو الإبعاد عن أهلية الزوج ولا أهلية الإرداء
فكان ينبغي أن لا يسقط هبهما الصلوة كما لا يسقط الصوم لكن الظاهر
للصلوة شرط في فوات الشيطان الإرداء وقد جعلت الطهارة عنهما
شرطا لصحة الصوم نصا بخلاف القياس وهو يتأذى بالحدوث
والجناية فيجوز إتيانها بالحيض قياسا على النقص وهو قوله صلى الله
عليه وسلم نذع الحائض الصوم والصلوة أيام إتيانها وأما من وهو
حالة البدن في زوالها اعتمادا للطبيعة فقط ولهذا لا ينافي أهلية زوجها
الحكم سواء كان من حقوق الله أو العباد ولما كان المرض سببا للموت
بترادف الآلام والموت يخرج المص كان المرض من أسباب العجز
فمنعت العبادات بقدر طاقته ولما كان الموت عملة الخلوقة الوارث
أو الفناء في المال كان المرض من أسباب العجز على المريض بقدر ما يتعلق
به صيانة الحقوق والموت وهو بنا في أحكام الدنيا كما في الدنيا حتى
يصلت إلى كونه وسابقة القربات عنه لفوت غرضه وهو الإرداء عن اختيار
نلا يجبل لها من التركة خلوقا للشان في روح بنا على أن الفعل
هو المقصود عندنا في حقوق الله تعالى وعنده المال هو المقصود لا للفعل
حتى لو ظن الفقير بمال التركة كان له أن يأخذ مقدار التركة عنده كما في
دين العباد وعندها ليس له ولاية الإخذ وإنما يبقى على الميت الأمر
لا غير قوله يكتب عطف على قوله سماوي أي النوع الثاني من معنى
ضات الأهلية وهو من جهة العبد أي هو ما يكون لاختيار العبد

في

في جملته مدخل وهو أنواع الأول كالجمل وهو معنى يضاد العلم عند
أهله عارة ولهذا لا توصف الدابة بالجهل لعدم احتمال العلم منها عارة
وأن كان يجوز العقل وإنما جعل الجهل عارضا مع أنه ماضى قال الله تعالى
ولا تلهيكم من بطون أممكم أنكم لا تعلمون شيئا يكونه خارجا عن حقيقة الإنسان
ولأنه لما كان قادرا على إفادة الله بالكتاب العلم فمما جعل ذكره الكتاب بالجهل
واختياله في الجهل أنواع جهل باطل لا يصلح عذرا في الإخرة كجهل الكافر
بعد وضوح الدلائل وجهل صاحب الهوى أي صاحب البدعة في صفات الله
تعالى وإكراه الإخوة وجهل الباغي وهو الذي خرج عن طاعة الإمام الحق ظاهرا
أو على الحق والإمام الحق ظاهرا أو على الحق والإمام على الباطل منسكبا بدليل
فاسد ولا يمكن له أن يبرهن حكمه المصوم وهذا عذر في الإخرة وجهل
من يخالف في اجتهاده الكتاب كمال من ولا الشبهة عذر قياسا على من لا
الشبهة ناسيا فإنه خالف القول تعالى ولا تأكلوا مما يذكر باسم الله عليه السنة
ولا تقوي ببيع أمهات الأولاد فإن راد الإصفياني ومن موه زهبي
الحوار ببيعها الحديث جازي من كتاب ببيع أمهات الأولاد على عهد رسول
صلى الله عليه وسلم وهذا مخالف للحديث المشهور وهو قول صلى الله عليه
وسلم إنما امرأة ولد من بيدها فهي معتقة عن ربه منه وجهل
لا يصلح عذرا أو شبهة كجهل الجهل في موضع الاجتهاد الصحيح بأن لا يكون
خالف الكتاب والسنة أو في موضع يكون فيه اشتباه على من تصور الجهل
وأن لم يكن فيه اجتهاد صحيح كجهل المحتكم إذا اظفرنا أنه ان للجماعة فطرته فانه

باكتساب

فانه عند لانه في موضع الاجتهاد لان المجاهدة تقصد الصوم عند الاقرب
 مع وضاع موضع الشبهة كن في يجارية ولد علي من اكل له فان الحد
 لا يارنه والجهل بالشبع في دار الحرب من مسلم لم يجز البنا يكون عذرا
 ويلحق به جهل الشفع حتى اذا علم بالبيع بعد زمان يثبت له حق النفقة
 ونفس على هذا ما يكون بمعناه والسفد وهو الثاني من العوارض
 المكتبة وهو في المنة المنة وفي اصطلاح الفقهاء عبارة عن تصرف المار
 بخلاف مقتضى الشرع والعقل بالبتد فيه والاسلاف مع قيام حقيقة
 العقل وذا لا يوجب الخلل في الاصلية ولا يمنع شيئا من احكام الشرع يمنع
 حاله منه في اقراره اجماعا بقوله تعالى ولا تقوا السفهاء اموالكم
 التي اكرم قيا ما اى لا يعطوا الذين يبذرون اموالهم اضاف لحوال السفهاء
 الى الاولياء لا تهم بقومون بها وينصرفون فيها الاضافة لا في ملاحظة
 ثم عاقب دفع المار اليهم بانها من الرشد بقوله جل ذكره فان انتم منهم
 رشدا فان دعوا اليهم اموالهم والسفهاء وهو ان حصل بشرب شئ
 صباع كسرة البني والاقبوين للتدوي وشرب الماء الحمر بالقتل
 ونقع العضو وشرب الفطر الحمر للعش فهو في هذه القود كالاعتماد
 وان حصل من شرب مخلوط فلا ينافي الخطاب وتاخره احكام الشرع و
 نفتح عبارته في الفلوق والعناق والبيع والشدة والقادر الى الورقة
 والاقدر بالحدود والخالصة كاتلوه بشرب الخمر وانه لا يحد لان
 الرجوع عن اقرار الحقوق الحاصلة لله تعالى جاز في الشهر وهو في اللغة

اللعبة

اللعبة وفي الاصطلاح عبارة عن ان يارب القطة عنى لا يكون ان يارب
 صومع له ولا يكون صالحا لان يارب به ذلك العنى على سبيل الاستعانة
 والسفد وهو الخدوع المذنب عن موضع الاقامة على نقد البئر
 وانه ثلثة اكره من غير صنف للاهلية لكنه من اسباب الخفيف او
 التأخير والخطا وهو الثاني من العوارض المكتبة وفي اللغة
 ضد القواب وفي الاصطلاح رفع الشئ على خلاف ما اريد هو عذر
 يصلح السقوط من الله تعالى ان حصل عن اجتهاد ويصير مشبه في العقوب
 حتى لا يافى الخاطي ولا يواخذ الخدع قاص ولا يجعل الخطا ذرا في حقوق
 القبل حتى يجب عليه ضمان المار ووجب به الدية ومع طاعة حتى ان
 رلان بقول القدي جري على لسانه انطالق يقع الطلاق عند او عند
 لشانغى لا يقع قياسا على الناب وهذا ضعيف لان الناب عيب الاختيار
 والمطاطى عالم بكلامه والاد من قوله صلى الله عليه وسلم سرفع وامتي
 الخطا والنيان حكم الاخرة لا حكم الدنيا الذي انه يواخذ بالدين والكفارة
 ولا يبعد ببعه اذ لا يخ من حصة القبول كما اذا اراد ان يقول الحرام لله
 لجري على لسانه بعث فمك بكذا فقال الخطاب قبلت والاكره
 وهو ثلثة افسار الا ذكر ما بعد مرضاء المكرة وبفسد الاختيار مثل الاكل
 بالتهديد بان لا ينفذ نفسه او عضو من اعضائه وهو الاكل الكامل المباحي
 والثاني ما يعدم الرضا ولا يفسد الاختيار كالاكل بالمقيد والتميس
 منه ربه او الضرب الذي لا يخاف به التلف على نفسه والثالث

ما يعدم الرضا ولا يفسد الاختيار ولكنه يغتم به كسب ابيه او ابنه
 او زوجة او اخيه والاكرام بهذه الاقسام الثلاثة لا ينافي كون المأكلة
 محاطاً ولا كونه اهلًا للحاكم لان ما به الإهانة مستحق معاملة
 الاكرام فان المأكلة عليه متروك بين فرض كمال البينة اذا اكرامه بالقسم الا
 فانه يغتم عليه الاكل ولو صوب حتى يقتل عوف عليه لكونه مباحا له
 لقوله تعالى الا ما اضطرر اليه ولو اضنع عنه القوي نفسه في الحلال
 من غير فائدة ومتروك بين خطير كالاكرام على التنازل فتل النفس بغير حق
 فنجبر نفعها عند الاكرام ومتروك بين اباحة كالانظار في الصوم اذا
 اكرام عليه بباح له ومتروك بين رخصة كاجرة كلمة الكفر على لسانه اذا
 اكرام عليه به حتى لا يكف مع الطمأنينة القلب بالتصديق اذا كان الاكرام
 من القسم الاول فليطلب تمام ما يتفزع على الاكرام في الغرض فانه
 المتكفل به والخبر انما منها اي من انواع ما لا رخصة فيه بالاكرام
 كالزنا بالمرأة فيه فساد الفلاس وضيع النسل لان ولد الزنا هالك حكاه
 ان لا يجب على الامر بفقته فكان الزنا كالقتل وانما ثبتنا الزنا بالمرأة لان
 زنا المرأة بالرجل مما يجمل الرخصة اذا اكرامه بالنفس او القطع لانه ليس
 في التمكن معنى الفعل الذي هو المانع عن الزنا في جانب الرجل لان زنا
 الولد عنها لا ينقطع وهذا سقط الاثر والحد منها وما لا رخصة بالاكرام
 فتل المسلم بغير حق لان دليل الرخصة خوف تلف النفس والعرض والكرام
 والاكرام عليه سواء في استحقاق العصمة وخوف التلف فلا يحل للقاتل ان يقتل

غيره

غيره لتجلب نفسه فساد الاكرام في حكم العدم المتعارض بينهما في استحقاق
 القصاص من غير من حج رخصتها اي من انواع الحرمات ما يجمل التسقط
 اي ترفع الحرمه بالكلمة بسبب الاكرام ويصير حلالا الاستعمال الحرمه للحرف
 البينة من الخنزير ونحوها فان حرمه هذه الاشياء ثبتت بالنسبة الى الاختيار
 من الاضطرار فالله تعالى وقد فضل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم
 اليه وهذا ان كان الاكرام من القسم الاول وان كان من القسمين الاخيرين
 فالوتر ترفع الحرمه عن هذه الاشياء من الحرمات ما اي حرمه لا يحتمل
 اي التسقوط لكنها تحتمل الرخصة بالاكرام الكامل كاجرة كلمة الكفر العيان
 بالبدن فانه يبيع لوائه وحرمه غير صانط من الخوف ما اي حرمه لا يحتمل
 اي التسقوط في الجملة ولكنها لا تسقط بعذر اي يؤكدا الاكرام ويحتمل
 الرخصة ايضا كتناول مال الغير فانه صاهر بغير اذن بالتصرف من
 صاحبه فاذا اكرام عليه الاكرام الكامل جاز له ان يفعل ذلك لان حرمه النفس
 فوق حرمه المال فجاز ان يجعل المال رقابة للنفس فاذا استوفاه ضمنه
 بقا عصمة وهذا اذا صبر في عهد بين الفاسدين الاخيرين حتى قتل صار
 شهيداً لانه يكون باذنه لا بغيره لا عزاز بين الله جل ولا قامة حق الشفع
 الفقيه فصل في المقدمات من المسائل الالهام وهو الايقاع في الواقع
 من علم يدعو الى العمل به من غير استدلال ليس بحجة اي ليس
 من اسباب المعرفة لا يجوز العمل به عند الجهود فنقال بعض الفقهيين انه
 اي الالهام في حق الاحكام حجة يجوز العمل به

عصمة

به لقوله كذا له بها فمؤدوها وتقويها اي غيرها بالادبفاع في القلب ولانه
 اذا جاز ان يلهم الخلق كماله قال الله تعالى وادحي منك الى الخلق الاله حتى
 عرفت معالها بالادبفاع فلو من اولى بذلك منها لانه تعالى شمع
 قلبه بالنور ليهدى بذلك النور الى الامور قال الله تعالى ان شمع
 الله صدره للاسلام فهو على نور من ربه وقال النبي صلى الله عليه وسلم
 انقوا فرائضه المؤمن فانه ينظر بنور الله تعالى وما الفرائض الا خب
 عما يقع في القلوب من غير نظر في حجة وكذا الا نادى في ذلك وحجة الجهور
 قوله تعالى وقل ان من بدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى تلك ما بينهم
 قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين فان مهم الكذب بعينه من برهان
 يمكن اظهاره فلو كان الالهام حجة لما في مهم الكذب بعينه من اظهار الحجة
 وقال النبي صلى الله عليه وسلم من شهد القدر ان به فلينبأ صفعين
 من النار وهو جاني بالاله بالشفاد من النظر والاستدلال باصول الدين
 بالاجماع فثبت ان المار به الذي يلو نظر في الاصول ولان ما يقع في
 القلب قد يكون من الله تعالى بالهام وقد يكون من الشيطان باضلال
 قال الله تعالى وان الشيطان ليهوون الي اولى باهم وقد يكون من
 النفس قال الله تعالى ونعلم ما توسوس به نفسه فلو تخلف من
 الاحتمال ولا حجة مع الاحتمال وما تمسكت به العقوبة نهيما ب
 فليطلب في موضعه والغاية من ههنا يقع في القاب غير نظر في حجة
 مشاء العباد ابي وعند المعتزلة حكوا الله تعالى ايانا اعلامه يكون الفعل

وفاهم ما ثبت جبراً

واجباً

واجبا من دونه او عباحا او حلهما والذليل وهو في الامطار
 ما يوضر البصيرة النظر في العمل والحجة وهي ما خور من حج اذا غلب
 عسقت حجة لا تغلب قلب من قامت عليه او الامتد حقاً وهي من عملها في الحجة
 فطقتا او غير قطعي والبرهان نظيرها اي نظير الحجة فكذا البينة
 والعرفان الشهود شهادا العفول وتلقين السابعة بالقبول والعارف
 بها الستم التمس عليه وعما ورد
 صدق بعد الحدي



